

Distr.: General
18 February 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من الاتفاقية

التقارير الدورية السابعة للدول الأطراف

فنلندا*

[١١ أيار/مايو ٢٠١٢]

* وفقاً للمعلومات التي أُحيلت إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	تمهيد - أولاً
٣	٢٥١-٥	معلومات عن تنفيذ المواد من ١ إلى ١٦ من الاتفاقية - ثانياً
٣	٤٩-٥	المادتان ١ و ٢
١٢	٦٥-٥٠	المادة ٣
١٥	٦٧-٦٦	المادة ٤
١٦	١٠٥-٦٨	المادة ٥
٢٣	١٣٢-١٠٦	المادة ٦
٢٩	١٥٨-١٣٣	المادة ٧
٣٤	١٦١-١٥٩	المادة ٨
٣٥	١٦٢	المادة ٩
٣٥	١٧٣-١٦٣	المادة ١٠
٣٧	٢٠١-١٧٤	المادة ١١
٤٥	٢٢٦-٢٠٢	المادة ١٢
٥٠	٢٢٧	المادة ١٣
٥٠	٢٣٥-٢٢٨	المادة ١٤
٥٢	٢٣٦	المادة ١٥
٥٢	٢٥١-٢٣٧	المادة ١٦

المرفقات**

** يمكن الاطلاع على المرفقات بالرجوع إلى ملفات الأمانة العامة.

أولاً - تمهيد

- ١- اعتُمدت اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٧٩. وتعد فنلندا طرفاً في الاتفاقية منذ عام ١٩٨٦ (SopS 67-68/1986).
- ٢- وهذه الوثيقة هي التقرير الدوري السابع لحكومة فنلندا بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المقدم بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقُدِّم التقرير السابق في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧.
- ٣- وأعدت هذا التقرير وحدة المحاكم والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية، بالتعاون مع عدة وزارات وسلطات عامة أخرى. وأُتيحت للمنظمات غير الحكومية والباحثين إمكانية الإدلاء ببيانات أثناء إعداد التقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نُظمت جلسة استماع أيضاً حتى تُتاح للسلطات العامة، والنقابات العمالية، والمجالس الاستشارية والمنظمات غير الحكومية فرصة إبداء تعليقاتها وآرائها بشأن مشروع التقرير.
- ٤- وقُدِّم هذا التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٢. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، استجابت فنلندا أيضاً لطلب اللجنة معلومات مفصلة عن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٦ من الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين الخامس والسادس (CEDAW/C/FIN/CO/6). وكانت التوصية بشأن العنف ضد المرأة.

ثانياً - معلومات عن تنفيذ المواد من ١ إلى ١٦ من الاتفاقية

المادتان ١ و ٢

التشريع

تشريع المساواة

- ٥- أُصلح قانون المساواة بين النساء والرجال (١٩٨٦/٦٠٩)، المشار إليه فيما بعد بقانون المساواة) في عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُدل قانون المساواة مرتين.
- ٦- ونُقح قانون المساواة من أجل تنفيذ توجيه المجلس EC/١١٣/٢٠٠٤ المتعلق بالوصول إلى السلع والخدمات وتوريدها. ودخل قانون المساواة المعدل (٢٠٠٨/١٠٢٣) حيز النفاذ في مطلع عام ٢٠٠٩. ووُسع نطاق تطبيق الأحكام الواردة في قانون المساواة المتعلقة بحظر التدابير المضادة وبالتعويض لتشمل أيضاً موردي السلع والخدمات المتاحة عموماً. ويمكن في الوقت

الراهن أن تفرض عقوبات فعالة على موردي السلع والخدمات المدانين بتمييز يحظره قانون المساواة، كما لاذ أخير من خلال رفع دعوى للحصول على تعويض. ومُدد أيضاً نطاق سبل الانتصاف القانونية لتشمل التمييز المحظور. ووسع الإصلاح كذلك من نطاق واجب أصحاب العمل فيما يخص تقديم توضيحات بشأن الإجراءات التي تعد تمييزية عملاً بالمادة ١٠ من قانون المساواة. ويشمل واجب تقديم التوضيحات الآن جميع الحالات المنصوص عليها في القسم ٨(١) من قانون المساواة فضلاً عن حظر التدابير المضادة والتحرش في أماكن العمل.

٧- وأضيفت تعريفات للتحرش الجنسي والتحرش الجنساني إلى قانون المساواة لما عدل قانون المساواة (٢٠٠٩/٣٦٩) في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأزيل الحد الأقصى للتعويضات المدفوعة في حالات التوظيف. وجعل الحد الأقصى للتعويضات المعمول به سابقاً في حالات التعيين مُقتصرًا على الأشخاص الذين لم يكونوا يُعيّنوا في هذا المنصب، حتى لو طبقت أسس غير تمييزية.

٨- ووفقاً لدراسة من قبل الرابطة الفنلندية لحقوق الإنسان، جرى الحكم في ما مجموعه ١٠١ قضية متعلقة بقانون المساواة في المحاكم الدنيا خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وتتعلق القضايا بحالات التمييز في التعيين بالخدمة في القطاع العام، وفي الأجور والحمل. وتراوحت التعويضات المدفوعة للمشتكين ما بين ٣ ٥٠٠ و ١٢ ٥٠٠ يورو. وفي حالات الوساطة التي أكدتها المحكمة بلغ التعويض ما بين ٥ ٠٠٠ و ١١ ٠٠٠ يورو. وصدرت أحكام فيما مجموعه ١٨ قضية تمييز جنساني في المحاكم الدنيا خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وكانت قضايا التمييز جميعها تقريباً متعلقة بالتمييز ضد موظفات على أساس الحمل.

٩- ويقوم أمين المظالم المعني بالمساواة ومجلس المساواة بمراقبة احترام قانون المساواة في أنشطة القطاع الخاص وكذلك في الإدارة العامة والأعمال التجارية. وقد تناولت تقارير سابقة أنشطتهما. وبعد إصلاح قانون المساواة عام ٢٠٠٥، ركز مجلس المساواة حصرياً على معالجة طلبات الآراء التي توجهها المحاكم. ويتضمن تقرير المساواة لعام ٢٠١٠ تدابير لتطوير وتكثيف نظام رصد قانون المساواة.

١٠- ويحظر الدستور الفنلندي (١٩٩٩/٧٣١) التمييز الجنساني، ويطلب إلى السلطات العامة حماية الحقوق المتساوية للمرأة. والمساواة بين المرأة والرجل في المعاملة من القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، وأكدتها معاهدة لشبونة. وينص ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي على وجوب ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، بما في ذلك العمالة والعمل والأجر. ويجب أيضاً ألا يمنع مبدأ المساواة من إبقاء أو اعتماد تدابير تكفل مزايا معينة لصالح الجنس الأقل تمثيلاً.

١١- وقدمت اللجنة التي تعد إصلاح قانون عدم التمييز تقريرها المتعلق بالتدابير الرامية إلى مكافحة التمييز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. واقترحت اللجنة أن يُعدل قانون عدم التمييز بطريقة يكون بها حظر التمييز شاملاً لجميع الأنشطة العامة والخاصة، مع استثناء الحياة الخاصة والحياة الأسرية. وستكون الحماية القانونية من التمييز واحدة لجميع أسباب التمييز

المشمولة في القانون. ويتضمن التقرير اقتراحاً بأن يشمل الالتزام بتعزيز عدم التمييز أيضاً مقدمي خدمات التعليم والتدريب، وكذا أصحاب العمل. واقترحت اللجنة أن يحل أمين المظالم المعني بالمساواة في المعاملة محل أمينة المظالم المعنية بالأقليات وأن يرصد جميع أشكال التمييز. بيد أنه، في حالة الحياة العملية، سترصد سلطات السلامة الصناعية حظر التمييز. وسيظل أمين المظالم المعني بالمساواة راصداً لمدى امتثال القوانين المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل. وسيُدمج كل من محكمة قضايا التمييز ومجلس المساواة بعدما كان عدد الحالات المعروضة عليهما قليلاً. والغرض من دمج هاتين الهيئتين هو جني ثمار التآزر، مع إتاحة إمكانية التصدي لعدة قضايا متعلقة بالتمييز.

١٢- ولا يغير إصلاح قانون عدم التمييز من أحكام التمييز الجنساني. ذلك أن هذه الأحكام ستظل مدرجة في قانون المساواة (الملاحظات الختامية، الفقرة ١٠).

١٣- وأثناء صياغة التقرير، ناقشت اللجنة أيضاً إدراج التحول الجنساني والهوية الجنسية والتعبير الجنساني من بين أسباب التمييز. ووفقاً لرأي أغلبية أعضاء اللجنة، يمكن مراعاة أسس التمييز هذه على أفضل وجه من خلال تعديل قانون المساواة. وطالبت عدة منظمات غير حكومية إعادة النظر في قانون المساواة لأنه لا يتضمن أحكاماً بشأن أشكال التمييز المتعددة، خصوصاً في الحياة العملية.

١٤- وهدف الحكومة هو التحضير لاقتراح قانون جديد بشأن عدم التمييز. ووفقاً للبرنامج الحكومي، لا يزال قانون المساواة نصاً قانونياً مستقلاً.

فريق رصد التمييز

١٥- في عام ٢٠٠٨، جُددت ولاية السنوات الثلاث المسندة إلى فريق رصد التمييز الذي يعمل في تواصل مع وزارة الداخلية. وتتجلى مهمة فريق الرصد في جمع المعلومات للحكومة بشأن إعمال الحقوق الأساسية، حتى يتيسر تحسين سياسة مكافحة التمييز في شتى مجالات الحياة. ووضع فريق الرصد خطة عمل للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٣، واستمر في تطوير نظام متابعته الذي أنشئ خلال فترة ولايته السابقة. والغرض من نظام المتابعة زيادة الوعي بالتمييز المتعدد ورصد التمييز الجنساني من وجهة نظر الأشكال المتعددة للتمييز.

١٦- وفي عام ٢٠٠٨، أعد التقرير المعنون "التمييز في فنلندا" بوصفه جزءاً من نظام متابعة التمييز. وتناول التقرير أيضاً التمييز الجنساني وكذا الأشكال المتعددة للتمييز. ويشمل التقرير، في جملة أمور، دراسات بشأن إمكانيات الصلح في حالات الروما الذين يتجنبون الإلزام، وحالات تمييز في الحياة العملية معروضة على دوائر السلامة الصناعية فضلاً عن دراسة بشأن التمييز في التعليم ووقت الترفيه. وأبرزت الدراسة المتعلقة بالتمييز في الحياة العملية التمييز ضد المرأة في الحياة العملية. أما التقرير المتعلق بالتمييز في التعليم ووقت الترفيه فتناول، في جملة أمور، تجارب الشباب المنتمين إلى أقليات جنسية وجنسانية في التعليم الثانوي. ويجري الآن إعداد دراسة عن التمييز الذي تواجهه النساء المهاجرات في التوظيف وسيُفرغ منها في مطلع عام ٢٠١٢.

الأقليات

نساء الروما (الملاحظات الختامية، الفقرة ٣٢)

١٧- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة قراراً مبدئياً بشأن وضع مبادئ توجيهية لسياسة عامة بشأن الروما. ويستند القرار المبدئي إلى أول سياسة وطنية معنية بالروما في فنلندا، نُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووفقاً للقرار المبدئي، يتعين على الوزارات تنفيذ التدابير المحددة على أيهما من مسؤوليتهم في الخطة في حدود الموارد المتاحة لها. ويندرج تنفيذ السياسة الوطنية المعنية بالروما ضمن البرنامج الحكومي.

١٨- والهدف من السياسة الوطنية المعنية بالروما هو تعزيز المساواة والمشاركة للروما في مختلف مجالات الحياة عن طريق اتخاذ تدابير متوازنة على صعيد عدة قطاعات. والهدف من ذلك أن تكون فنلندا سباقة في تعزيز مشاركة الروما داخل أوروبا. ونقطة انطلاق هذا البرنامج هو القانون ونظام الخدمة الحاليان، اللذان يشكلان أساساً جيداً لتعزيز المساواة للروما. وفي بعض الحالات، ومن أجل إعمال المساواة في الممارسة، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لفائدة الروما.

١٩- ويركز البرنامج، في جملة أمور، على تعزيز المشاركة في تعليم أطفال الروما وشبابهم، وتعزيز تعليم كبار الروما وتشجيع الاندماج في سوق العمل، وتعزيز المساواة في المعاملة وحصول الروما على الخدمات عن طريق إضفاء الصفة القانونية على الممارسات المراعية لقضايا الروما، ودعم صيانة لغة وثقافة الروما وتطويرهما فضلاً عن وضع سياسة تُعنى بالروما وتعزيز إمكانيات مشاركة الروما. ويتضمن البرنامج ١٤٧ تدبيراً وُزعت مسؤولية تنفيذها على عدة أجهزة إدارية. ويستجيب البرنامج أيضاً إلى توصيات المنظمات الدولية بتطوير السياسة المعنية بالروما في الدول الأعضاء. والمبدأ الأساسي في إعمال البرنامج عبارة عن نهج يراعي الفوارق الجنسانية مع مراعاة ظروف النساء والرجال ونقاط انطلاقهم. ويعد العمر والجنس عاملين مركزيين في تحديد الوضع الاجتماعي لمجتمعات الروما. ويشدد البرنامج على وجوب تحديد خصائص الحالات والظروف المتعلقة بنمط العيش في أوساط سكان الروما وضمن مختلف الفئات العمرية.

٢٠- وبالارتباط مع اعتماد القرار المبدئي، قررت الحكومة أيضاً الشروع في ستة تدابير جديدة شاملة لعدة قطاعات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وتتعلق هذه التدابير بمشاركة الروما وهياكل التعاون على المستوى المحلي، وإحياء لغة الروما وتعزيز مكانتها، وإتاحة فرص المشاركة وتنظيم الأنشطة الترفيهية للأطفال الروما وشبابهم، وإسكان الروما، والسياسة العامة الدولية المعنية بالروما وتنفيذها ورصدها والسياسة الوطنية المعنية بالروما.

٢١- وفي مجال تعزيز المشاركة في تعليم أطفال الروما وشبابهم، جرى التشديد على التعاون مع آباء الروما. فكثيراً ما يبدأ شباب الروما حياة أسرية في سن مبكرة. ولذلك، ينبغي لدوائر الرعاية الطلابية في المدارس الانتباه، في جملة أمور، إلى القضايا المتصلة بمرحلة البلوغ والتوازن بين الأزواج.

٢٢- وتسعى نساء الروما خاصة سعيًا حثيثًا إلى الاستفادة من التدريب والتوظيف. ومن أهداف السياسة الوطنية المعنية بالروما تعزيز وتطوير التدريب المهني للكبار ووسائل دعم عمالة الروما.

٢٣- ويتمثل الغرض الرئيسي من السياسة الوطنية المعنية بالروما في تطوير العمل الأسري في أنشطة الرعاية الاجتماعية وتقديم المشورة. وستجرى أيضاً دراسة كبيرة عن الظروف المعيشية والصحية والرفاهية للسكان الروما وعن حالتهم السكنية واحتياجاتهم من الخدمات.

٢٤- وللبلديات دور مركزي في تنفيذ التدابير الشاملة لعدة قطاعات على المستوى المحلي. وبشكل خاص يتطلب إعمال الممارسات التي تعزز المساواة واستكمال الخدمات الأساسية للسكان الروما أموالاً كافية. وتقتصر السياسة الوطنية المعنية بالروما إعانة خاصة للبلديات من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه السياسة.

٢٥- ولا توجد بيانات بحثية شاملة فيما يخص التمييز ضد نساء الروما، والعنف ضدهم أو عن نساء الروما بصفتهم، على سبيل المثال، مستفيدات من الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، لأن الأشخاص ليسوا مسجلين على أسس إثنية.

٢٦- ووفقاً للمجلس الاستشاري لشؤون الروما، تعمل تدابير عديدة واردة في السياسة الوطنية، عند تنفيذها، على عدم التمييز ضد فتيات ونساء الروما، وعلى زيادة المساواة وتحسين وضعهم الاجتماعي الاقتصادي، رغم أنه ليست للبرنامج مبادئ توجيهية مصممة خصيصاً لنساء الروما.

٢٧- وأعرب ممثلو منظمات الروما عن قلقهم حيال العنف الذي تلاقيه نساء الروما في إطار علاقات حميمة وعن ضرورة اتخاذ تدابير لمنع ذلك. ويندرج إنجاز دراسة عن العنف العائلي وعنف الشريك الحميم ضد نساء الروما ضمن برنامج التنفيذ الحالي لخطة العمل الوطنية للحد من العنف ضد المرأة ٢٠١٠-٢٠١٥. والهدف المنشود أيضاً هو إتاحة التدريب للأشخاص العاملين مع الأقليات الإثنية والمهاجرين لتحديد العنف وسبل التدخل. وتدعو الحاجة أيضاً إلى إيجاد عدد كاف من الملاجئ، يعمل بها موظفون ذوو خبرة في تناول حالة نساء الروما، من أجل مراعاة ظروفهن الخاصة كأعضاء في مجتمعاتهن المحلية.

٢٨- وجرى أيضاً دعم وضع النساء المنتميات إلى الروما في إطار الحملة الإعلامية الوطنية لمكافحة التمييز، ومشروع ييس (YES). وفي إطار الحملة، يجري الآن تنفيذ برنامج لتمكين منظمات الروما. ويدعم البرنامج تأهب مجتمع الروما لتطوير مشاريع وأنشطة أخرى لمكافحة التمييز. ويجري أيضاً إعداد حملة إعلامية في إطار المشروع قصد التراجع عن الصور النمطية المكونة تجاه الروما.

المرأة الصامية (الملاحظات الختامية، الفقرة ٣٤)

٢٩- تناولت الحملة الوطنية لمكافحة التمييز (YES) وضع المرأة الصامية وأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، نُظمت ثلاث حلقات دراسية في القطب الشمالي لفائدة سلطات المنطقة الصامية عن سبل مراعاة عدم التمييز في مختلف الأجهزة الإدارية. وتناولت كل الحلقات الدراسية حالة المرأة الصامية.

٣٠- وأوعز مكتب أمينة المظالم المعنية بالأقليات بإجراء دراسة عن مدى توافر خدمات اللغة الصامية خارج وطن الصاميين. وشرعت وزارة التعليم والثقافة في برنامج إنعاش خاص باللغة الصامية، ويسعى إلى تحسين أعمال الحقوق اللغوية للمتكلمين باللغة الصامية.

٣١- ووفقاً للبرلمان الصامي، يعمل الاعتماد السنوي المستقل البالغ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو المخصص لتأمين الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية باللغة الصامية على تشجيع حماية الحقوق الأساسية اللغوية والثقافية للسكان الأصليين الصاميين في وطنهم. وبفضل هذا الاعتماد، يكون للصاميين تأثير في أعمال الخدمات المقدمة إليهم، فضلاً عن التأثير في مضمونها وطرق تنظيمها، وبالتالي توجيه عملية الحفاظ على لغتهم وثقافتهم وتطويرهما. وتعد البلديات المسؤولة أساساً عن توفير الخدمات باللغات الصامية. وتُوفر أيضاً خدمات عن طريق منظمات تقدم خدمات بالاستعانة بمصادر خارجية. واستُخدم الاعتماد، في جملة أمور، منها ترتيب الرعاية النهارية، وتوظيف مقدمي الرعاية المنزلية والمرضات المشرفات على الرعاية فضلاً عن أخصائيي رعاية الطفل في الأسرة، والعاملين في القرى، وأخصائيي الرعاية ومدرب أنشطة وممرضة. ومع ذلك، فإن الرعاية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية المقدمة باللغة الصامية غير كافية كما أن المتخصصين مزدوجي اللغة لا يوجدون دائماً. وهناك نقص في المواد المعدة بلغتي إيناري وسكولت الصاميتين.

٣٢- وتفاوض ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة والبرلمان الصامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في جملة أمور، على تمويل الرعاية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية المقدمة باللغة الصامية، وتمويل مشاريع صامية، وأنشطة النشر، وخدمات الصحة المهنية لرعاة الرنة وعلى استنتاجات وتوصيات اللجنة المتعلقة بالحد من العنف ضد المرأة الصامية. وشدد البرلمان الصامي على الصعوبات التقليدية التي يواجهها الصاميون في التحدث مع الآخرين حول القضايا المتصلة بعالم الأسرة. إذ من السهل اعتبار التحدث إلى الغرباء مجلبة للعار على الأسرة بأكملها. وعليه يجب أن يبدأ التدريب على اللاعنفي في أقرب مرحلة ممكنة.

٣٣- وتعاني المرأة الصامية التمييز، لذا نادراً ما تسعى إلى تقلد المناصب القيادية داخل مجتمعها. ثم إن الدراسات التي أجريت بشأن الحياة الاجتماعية والسياسة والحياة التنظيمية والحياة العملية للصاميين لا تهتم بالجانب الجنساني.

٣٤- ويجري حالياً إنجاز مشروع مدته ثلاث سنوات في المنطقة الصامية بهدف تحسين الخدمات من حيث توافرها وجودتها عن طريق التعاون عبر الحدود بين فنلندا والنرويج. ويركز المشروع خصوصاً على الخدمات المقدمة باللغة الصامية. وترتبط أهم تدابير المشروع بالرعاية الصحية المتخصصة والرعاية الصحية (الوقائية) الأساسية، والرعاية النهارية للأطفال ورعاية الأطفال، فضلاً عن الخدمات المقدمة إلى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويحلل المشروع تحديداً المعايير الموجهة للخدمات وكذلك معرفة الإجراءات المتعلقة بالتوجيه واتخاذ القرار في كلا البلدين.

٣٥- وتخصص وزارة التعليم اعتماداً سنوياً قدره ٢٥٠.٠٠٠ يورو لدعم الثقافة الصامية وأنشطة المنظمات الصامية. ووفقاً لمبادئ الحكم الذاتي للصاميين، يعود للبرلمان الصامي أمر البت في توزيع الإعانات. ويُوزَع الاعتماد في شكل إعانات لأنشطة المنظمات، وللمشاريع الثقافية ومنح شخصية للأنشطة الفنية المتعلقة بالثقافة الصامية. وفي السنوات الأخيرة، شكلت النساء الأغلبية الساحقة لطالبي المنح والمستفيدين منها. وتقدم وزارة التعليم دعماً مستقلاً لحدث فني ينظمه الشباب الصامي، في إطار الحدث الفني الوطني المتعلق بثقافة الشباب. ويشارك كل من الفتيات والفتيان الصاميين بنشاط في الأحداث الفنية.

النساء ذوات الإعاقة (الملاحظات الختامية، الفقرة ٣٦)

٣٦- في عام ٢٠١٠ اعتمد برنامج خاص بسياسة الإعاقة للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. والهدف من هذا البرنامج هو تأمين وظيفة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع عن طريق معالجة ما يعيشونه من مشاكل باتخاذ تدابير تصحيحية وإيمائية ملموسة. ويحتوي البرنامج على تدابير تشمل جميع مجالات السياسة العامة، وينقسم إلى ١٤ مجالاً موضوعياً متعلقاً بسياسة الإعاقة. ويتضمن البرنامج ١٢٢ تدبيراً ملموساً لتذليل الصعوبات القائمة.

٣٧- ويتضمن برنامج سياسة الإعاقة أيضاً دراستين يتعين إجراؤهما في مجال التعليم الخاص المقدم على أساس الإعاقة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وقد زاد عدد الطلبة في التدريب المهني الخاص زيادةً كبيرة في السنوات الأخيرة. ففي ٢٠١٠، كان حوالي ٢٠ ٩٠٠ من طلاب التعليم الأساسي مسجلين في برنامج التعليم الخاص. وحظي تعليم ذوي الإعاقات الشديدة بتعزيز واضح في السنوات الأخيرة من خلال تطوير شبكة من مقدمي التعليم المهني الخاص فضلاً عن زيادة عدد الأماكن المخصصة لهؤلاء الأشخاص. وأدت هذه الزيادة الحاصلة في الحجم الكلي للتدريب المهني (أي ما مجموعه ١١ ٧٠٠ مكان جديد للدراسة في ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٠) أيضاً إلى تشجيع الحصول على التدريب لدى الأشخاص الذين تعد حاجتهم إلى المساعدة أقل من حاجة ذوي الإعاقات الشديدة. ولأسباب متعلقة بحماية الخصوصية، لا توجد بيانات إحصائية دقيقة بشأن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، لتقييم التعليم المتعدد على سبيل المثال. ولعدم وجود بيانات إحصائية دقيقة يزداد تقييم الاحتياجات التعليمية الحقيقية.

٣٨- ولا تشمل البيانات التي يجمعها مكتب الإحصاءات الفنلندي سوى الطلاب الذين يدرسون في برامج الشهادات. أما الطلاب المسجلون في البرامج التحضيرية وفي التدريب والتعليم التأهيلي للأشخاص ذوي الإعاقة فليسوا مشمولين بالإحصاءات. وفي ٢٠٠٩، كان هناك ٢٥٣٦ طالباً مسجلاً في برامج الشهادات بالمدارس المهنية الخاصة، ٩٠٦ نساء و١٦٣٠ رجلاً. وفي المدارس المهنية الأخرى كان هناك ١٥٧٢٥ طالباً من ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الشهادات، ٦٤٥٩ امرأة و٩٢٦٦ رجلاً. أما في التعليم الثانوي والتدريب المهني، فكان هناك ١٨٢٦١ طالباً من ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الشهادات، ٧٣٦٥ امرأة و٨٩٦٠ رجلاً.

٣٩- وبما أن هناك خطراً كبيراً يندر باستبعاد النساء ذوات الإعاقة من الحياة العملية تماماً، أو بتلقيهن راتباً زهيداً، تُبذل الجهود لتعزيز فرص عملهن من خلال تدابير تتخذها عدة سلطات، من قبيل دعم العمل مقابل أجر، والدورات التدريبية والتدريب على الحياة العملية واختبار العمل. ولم تجر أي دراسات بشأن توظيف النساء ذوات الإعاقة في فنلندا. ويمكن زيادة تيسير توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تقديم الإعانات لأرباب العمل من أجل إدخال تعديلات على ظروف العمل.

٤٠- ولدى رصد المؤسسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يجب الاهتمام أكثر بمسألة العنف والاستغلال. فوفقاً لدراسة نشرها الاتحاد الفنلندي للأسرة في آب/أغسطس ٢٠١١، تعرض ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية إلى التحرش الجنسي. ووفقاً للدراسة، يعد خطر التعرض للاستغلال الجنسي في أوساط النساء ذوات الإعاقة العقلية أكبر منه لدى النساء غير المعوقات بواقع أربعة أضعاف إلى عشرة، أما لدى الأطفال ذوي الإعاقات العقلية فالخطر مضاعف.

٤١- وتتضمن خطة العمل للحد من العنف ضد المرأة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥ تدابير مصممة خصيصاً لتحسين ظروف النساء ذوات الإعاقة اللائي يواجهن العنف وتيسير سبل مساعدتهن. وتشمل التدابير دليلاً يتضمن أمثلة لتسهيل التعرف على العنف ضد النساء ذوات الإعاقة. وفي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥، ستجرى أيضاً دراستان بشأن احتياجات النساء ذوات الإعاقة من المساعدة للتغلب على العنف. والغرض من ذلك هو تحليل انتشار وأشكال العنف الذي يتعرض له النساء ذوات الإعاقة وكذلك نوع المساعدة التي يحتاجنها، استناداً إلى تجربة النساء ذوات الإعاقة.

٤٢- ومن خلال مشروع بيس (YES)، الذي تنسقه وزارة الداخلية، اتخذت تدابير مختلفة لتعزيز المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الأمثلة على التدابير المتخذة برنامج تمكيني موجه إلى المنظمات المعنية بالإعاقة وكذلك دليل لأصحاب العمل بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص القادرين جزئياً على العمل.

النساء المنحدرات من أصول مهاجرة (الملاحظات الختامية، الفقرة ٣٠)

٤٣- وُضع برنامج سياسة الهجرة المدرج ضمن البرامج الحكومية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ بهدف عدم التسامح مع العنصرية. بيد أن حالة النساء المنحدرات من أصول مهاجرة لا تزال ضعيفة من جوانب عديدة فيما يخص اللغة والتعليم والاندماج في سوق العمل. وقد يُفسَّر ضعف حالة هؤلاء النساء جزئياً بالمعايير الداخلية الحالية لمجتمعات الأقليات فيما يتعلق بوضع المرأة. لذا رأت أمانة المظالم المعنية بالأقليات أن من الضروري الانتظام أكثر في تحليل وضع النساء المنحدرات من أصول مهاجرة.

٤٤- ودخل القانون الجديد المتعلق بتعزيز الإدماج (٢٠١٠/١٣٨٦)، المشار إليه فيما يلي بقانون الإدماج) حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولدى صياغة هذا القانون، أولي اهتمام خاص للسبل التي يمكن بها تحسين وضع المرأة المهاجرة في المجتمع والحياة العملية. ووسَّع نطاق تطبيق هذا القانون مقارنةً بالقانون السابق. ويتضمن القانون أيضاً تدابير لتحسين إدماج النساء المهاجرات الموجودات خارج الحياة العملية، في المجتمع وفي الحياة العملية. وفي القانون تدابير خاصة تدعم دمج النساء المهاجرات اللاتي يواجهن العنف إلى جانب دمج أطفالهن. ونتيجة لهذا القانون، توزَّع بنشاط وبلغات مختلفة على المهاجرين معلومات متزايدة في حجمها وتنوعها عن المجتمع الفنلندي والحياة العملية، وعن نظام الخدمات فضلاً عن حقوق المواطنين وواجباتهم.

٤٥- ويتضمن قانون الإدماج أحكاماً بشأن خطط الإدماج الفردي. فتوضع خطط الإدماج لفائدة الباحثين عن عمل المسجلين لدى مكتب العمل والتنمية الاقتصادية والأشخاص الذين يتلقون دخلاً داعماً من البلدية وأشخاص آخرين في حاجة إلى خطة للإدماج. وفي بعض الحالات، يمكن وضع خطة لإدماج الأسر أيضاً. وعندئذ، يجب أن تراعي الخطط مضمون خطط الإدماج الفردي. ووفقاً لهذا القانون، يجب على برامج الإدماج الموضوعية على المستوى المحلي بشكل مشترك مع سلطات ومنظمات مختلفة أن تتضمن، كبنء مستقل، مسألة العنف ضد المرأة والوقاية منه.

٤٦- ودخل القانون الجديد المتعلق باستقبال ملتمسي الحماية الدولية (٢٠١١/٧٤٦) حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويسعى القانون إلى مراعاة حالة الأشخاص الذين هم في حالات ضعف شديد، بصورة أفضل من ذي قبل. وينص القانون تحديداً على مراعاة الاحتياجات الخاصة للتمسكي الحماية الدولية، والأشخاص المشمولين بالحماية المؤقتة وضحايا الاتجار. وتُقيَّم الاحتياجات الخاصة عن طريق أخصائيي الرعاية الاجتماعية والصحية بُعيد الشروع في أي قضية. وفي الممارسة العملية، يُشرع في العمل عموماً في غضون أسبوع من وصول الشخص إلى مركز الاستقبال. ويلزم موظفو مراكز الاستقبال أيضاً بإبلاغ السلطات إذا لاحظوا احتمال وجود ذوي احتياجات خاصة من بين رواد المركز. وتُنظَّم الإقامة وغيرها من الخدمات في مراكز الاستقبال بطريقة تجعل الأشخاص الذين هم في حالة ضعف شديد يشعرون بالأمان قدر الإمكان.

٤٧- وعن طريق نظام رصد الاندماج والعلاقات الإثنية الذي وُضع في وزارة الداخلية، تُجمع البيانات بانتظام عن حالة الاندماج، من قبيل بيانات عن ظروف عيش المهاجرين وعملهم وتدريبهم ومشاركتهم. وتُجمع البيانات أيضاً حسب نوع الجنس. وللمعهد الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية أيضاً مشروع بحث جارٍ لجمع المعلومات المتعلقة بصحة المهاجرين ورفاهيتهم وتجاربهم في مجال العمل، وبالعوامل المؤثرة في هذه الجوانب. وبالإضافة إلى ذلك، تُجمع البيانات الإحصائية أيضاً وفقاً للغة الأم التي يتكلمها الأشخاص المسجلون في التدريب المهني. وفي جميع أشكال التدريب المهني، تعد حصة النساء اللاتي تكون لغتهم الأم غير الفنلندية، أو السويدية أو الصامية أكبر من حصة الرجال (المرفق ١).

٤٨- وفي فنلندا، تعد البلديات المسؤولة عن إدماج المهاجرين. إذ نُفذت مشاريع تتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية المقدمة إلى المهاجرين وتكونت ممارسات جيدة لدى البلديات. وفي عام ٢٠١٠، بدأ تنفيذ مشروع لتحليل ومراقبة صحة وأداء المهاجرين الذين هم في سن العمل، سواء العاملون منهم أم الموجودون خارج سوق العمل، وللوقوف على الاحتياجات من أنشطة التنمية التي تحافظ على فرص العمل وتعززها وتحديد أثر هذه الأنشطة. وتتكون المجموعة المستهدفة بهذا المشروع من ٣٠٠٠ شخص بالغ، من أصل روسي أو صومالي أو كردي في ست مدن. وينتهي المشروع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وستتاح النتائج بعد ذلك.

٤٩- وفي برنامج الأمن الداخلي، أُولى اهتمام لزيادة أمن المهاجرين والفئات الضعيفة الأخرى. فعلى سبيل المثال، يجري حالياً وضع عدة تدابير للحد من العنف بدافع الشرف، والتدخل في ذلك ومنع وقوعه، مثل إعداد برامج تدريبية للسلطات. وفي ربيع عام ٢٠١١، قُدم تقرير الفريق العامل المشترك بين القطاعات المعين من وزارة الداخلية بشأن وضع برامج تدريبية للسلطات من أجل الحد من العنف بدافع الشرف. ويتضمن التقرير اقتراحاً لتنظيم التدريب على مرحلتين. وسيوجه التدريب الأساسي إلى جميع السلطات بينما سيُنظَّم التدريب المتقدم بحسب المهنة. ويُقترح أن تغطي التكاليف من ميزانية الدولة.

المادة ٣

البرنامج الحكومي

٥٠- تناول التقرير الدوري السابق مضمون الفقرات المتعلقة بالمساواة في البرنامج الحكومي للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١.

٥١- واعتمدت الحكومة برنامج المساواة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ لتعزيز وتنسيق التدابير الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين. وركز البرنامج على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وسد الفجوة بين الجنسين في الأجور، وتعزيز التطور الوظيفي للمرأة، وزيادة الوعي بالمساواة في

المدارس وتخفيف الفصل بين الجنسين، وتحسين التوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل، والحد من العنف ضد المرأة، وتعزيز الموارد اللازمة للعمل في مجال تحقيق المساواة فضلاً عن تركيزه على تجميع تقرير بشأن المساواة. وقام فريق رصد وزاري مشترك بتجميع التقرير النهائي نُشر يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. ويتضمن التقرير أيضاً تدابير مُحكّمة لتعزيز المساواة.

٥٢- ويركز البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء كاتالينين، في جملة أمور، على تقليص الفقر وعدم المساواة والإقصاء. وتعهدت الحكومة بتحسين المساواة بين النساء والرجال، ومواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويجب مراعاة المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي للمجتمع في جميع عمليات اتخاذ القرار السياسي. ويجب ضمان المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات والفرص. ووفقاً للبرنامج الحكومي، سيوضع برنامج للمساواة في بداية الفترة الانتخابية، مع مراعاة التقرير الحكومي المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل الذي اعتمده البرلمان في عام ٢٠١٠، فضلاً عن التقييم النهائي لبرنامج المساواة السابق. وقد بدأ التحضير لبرنامج مساواة جديد في خريف عام ٢٠١١.

٥٣- وسعت الحكومة جاهدة أيضاً إلى مواصلة تقليص الفجوة في الأجور إلى ١٥ في المائة على الأكثر بحلول عام ٢٠١٥. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ستبدأ الحكومة في مشروعين بحثيين واسعي النطاق، يغطي أحدهما أثر التغير الهيكلي والاحتياجات المتغيرة للحياة العملية في توظيف النساء والرجال، ووضعهم في سوق العمل، واندماجهم في سوق العمل، والتطوير الوظيفي، والاستمرار في العمل وتقسيم مسؤوليات الرعاية. ويغطي المشروع الآخر تأثير التدريب والخيارات الوظيفية بالأفكار الجنسانية المسبقة والتوقعات. وتلتزم الحكومة أيضاً بمواصلة جهودها للتوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل، عن طريق جملة أمور منها تطوير نظام الإجازة الأسرية كأن تزيد في الإجازات المخصصة للآباء. وتشجع الحكومة على التوفيق الجيد بين مسؤوليات الأسرة والعمل من أجل تعزيز نماذج عمل جديدة.

٥٤- ووفقاً للبرنامج الحكومي، انطلقت خطة العمل الأولى لحقوق الإنسان في فنلندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. والتزمت الحكومة أيضاً بإعطاء البرلمان تقريراً أشمل عن سياسة حقوق الإنسان، مع متابعة الأهداف المحددة في خطة العمل الأولى. ووفقاً للبرنامج الحكومي، لا بد من تعزيز رصد حقوق الإنسان في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز ضد الروما والأقليات الأخرى.

التقرير المتعلق بالمساواة

٥٥- أصدرت الحكومة تقريرها الأول عن المساواة إلى البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويحدد التقرير السياسة الحكومية في مجال المساواة حتى عام ٢٠٢٠. والهدف من هذا التقرير هو تعزيز الترويج للمساواة بين المرأة والرجل في الأجل الطويل وبشكل منتظم. ويشدد التقرير على ضرورة الالتزام بتنفيذ سياسة المساواة على جميع المستويات. ويحلل التقرير الأهداف والتدابير الواردة في سياسة المساواة المتبعة وفعالية هذه التدابير وكذلك تطوّر

المساواة بين الجنسين خلال السنوات العشر الماضية. ويتناول التقرير مواضيع عملية اتخاذ القرار، والتعليم، والبحث، والحياة العملية، والتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية، والرجال والمساواة، والعنف ضد المرأة، والعنف في العلاقات الحميمة والاتجار فضلاً عن موقف السلطة المعنية بالمساواة، وتعميم المنظور الجنساني. ويغطي تقرير المساواة سياسات المساواة التي نهجتها الحكومات منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي. ويغطي التقرير سياسة المساواة بطريقة تشمل عدة قطاعات من وجهة نظر المهاجرين وفئات الأقليات. المرفق ٢.

٥٦- وسيقدم تقرير المساواة المقبل إلى البرلمان بنهاية عام ٢٠٢١ وسيقدم تقرير وسيط عن التقدم المحرز في تنفيذ التقرير السابق بنهاية عام ٢٠١٦.

بارومتر المساواة

٥٧- نشر مكتب الإحصاءات الفنلندي بارومتر المساواة الرابع في عام ٢٠٠٨. ويفحص البارومتر تقديرات ومواقف المرأة والرجل الفنلنديين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين فضلاً عن خبراتهم في تحقيق المساواة في الحياة العملية، وفي المدرسة والأسرة. ويدرس البارومتر التغيرات التي طرأت على مدى عشر سنوات. وفي كثير من الجوانب التي جرى قياسها لم يكن هناك أي تغيير. ولوحظ بعض التغيير في جملة أمور منها تعزيز دور الآباء في الأسرة، وازدياد الحرمان الذي تعيشه نساء على قدر عال من التعليم في العمل بسبب جنسهن وازدياد التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة. وبدأ إعداد بارومتر مساواة جديد في ٢٠١٢.

تعميم المساواة بين الجنسين في إدارة الدولة والبلديات

٥٨- في خريف عام ٢٠٠٩، بدأت الحكومة في تعميم المنظور الجنساني وتعزيزها كلياً من أجل إدارة ذلك (الملاحظات الختامية، الفقرة ١٢). وكانت هذه المسألة موضوعاً للمناقشة العادية في الفريق العامل الوزاري المعني بالإدارة العامة والتنمية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تقرر أن أعمال تعميم المنظور الجنساني في الوزارات سيناقش بانتظام في اجتماعات كبار المسؤولين بالوزارات. وبالإضافة إلى تعزيز الهيكل الإداري، تحسن تنسيق عملية التعميم في الوزارات أيضاً. وللأفرقة العاملة المعنية بالمساواة والتابعة للوزارات دور رئيسي. والغرض من هذه الأفرقة العاملة هو دعم موظفي الخدمة المدنية العاملين بالوزارات فيما يؤدونه من أعمال في مجال تعميم هذا المنظور. ومن مجالات التركيز الخاصة صياغة القوانين، ووضع ميزانية الدولة فضلاً عن مشاريع أخرى ذات أهمية فيما يخص المساواة. ومع ذلك، لا يزال تقييم الأثر الجنساني غير شائع بصورة كبيرة لدى صياغة مشاريع القوانين في الوزارات.

٥٩- وخلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، كان ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من أموال الاتحاد الأوروبي متاحاً لتعميم المنظور في التعليم والتدريب. وفي عام ٢٠١١، بدأ تنفيذ مشروع يدعم ما تقوم به مختلف الوزارات من عمل في مجال تعميم المنظور في العمل بأموال من الميزانية الوطنية قدرها ٨٠ ٠٠٠ يورو.

- ٦٠- وينص برنامج المساواة الحكومي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على تعزيز الموارد المخصصة للسلطات والمنظمات النسائية العاملة في مجال قضايا المساواة. ومع ذلك، لا تزال المنظمات العاملة في مجال قضايا المساواة تنتقد عدم كفاية الموارد.
- ٦١- ويعد الاعتناء بالمنظور الجنساني مهماً أيضاً على مستوى البلديات، خصوصاً لدى التخطيط وإجراء الإصلاحات الاجتماعية الهامة. وقد عززت الحكومة دعمها لأعمال البلديات في مجال المساواة. فتمويل جزئي من الصندوق الاجتماعي الأوروبي، بدأ مشروعاً بهدف إنجاز وبناء نموذج للعمل على تعزيز المساواة في أنشطة البلديات والإدارة الإقليمية والمحلية للدولة. وينتهي المشروعان في عام ٢٠١٢ وتبلغ ميزانيتهما ٨٥٠ ٠٠٠ يورو في المجموع.
- ٦٢- ومن المهم رصد أعمال تعميم المنظور الجنساني على المستوى البلدي، لأن اندماج البلديات يعني، من الناحية العملية، أن الخدمات تنتقل إلى أبعد من ذي قبل. وبما أن الغالبية العظمى للمستفيدين من هذه الخدمات نساء، يجب إدراك الجوانب المتعلقة بالمساواة. وبالارتباط مع الإصلاحات الهيكلية للبلديات، يجب رصد أعمال الأحكام المتعلقة بالحصص على جميع مستويات الإدارة.
- ٦٣- وقدرت قوات الدفاع أنها تستخدم حوالي ١٢ شخصاً في السنة في الأعمال المتعلقة بالمساواة، وذلك على أساس سنوي. ويساوي ذلك ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ يورو في السنة. وفي إطار الإصلاح الإداري لعام ٢٠٠٨، أنشئ مجال رئيسي جديد للمسؤولية عن قضايا المساواة بوزارة الداخلية. ويدعم هذا المجال ويراقب تنفيذ نظام رصد التمييز. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، أجرى فريق عامل من وزارة الداخلية مسحاً لحالة التخطيط المتعلق بالمساواة في البلديات وسعى إلى تنسيق تخطيط المساواة بطرق مختلفة من خلال التدريب والإعلام في مختلف أنحاء فنلندا.
- ٦٤- وأنشئ في نهاية عام ٢٠٠٩ مركز على الصعيد الوطني للحصول على معلومات المساواة يدعى مركز مينا. ويقوم المركز بجمع ونقل وترويج المعلومات المرتبطة بشكل وثيق بالمساواة بين المرأة والرجل.
- ٦٥- وسيمكن مركز حقوق الإنسان، الذي سيقام في فنلندا عام ٢٠١٢، من تعزيز المنظور الجنساني فضلاً عن تعميمه.

المادة ٤

بند الحصص في قانون المساواة

- ٦٦- يعد بند الحصص في قانون المساواة (١٩٨٦/٦٠٩) فعالاً. ففي عام ٢٠٠٩، كانت حصة النساء في صفوف الأعضاء العاديين لجميع المشاريع المعيّنين من مكتب رئيس الوزراء ومختلف الوزارات ٤٥ في المائة. وتتوافق حصة النساء والرجال في المجالس التنفيذية البلدية

واللجان البلدية مع بند الحصة: ففي بداية فترة المجلس البلدي ٢٠٠٩-٢٠١٢، بلغت حصة النساء ٤٦ في المائة من أعضاء المجالس التنفيذية البلدية و٤٨ في المائة من أعضاء اللجان. وبُذلت جهود لزيادة حصة المرأة في مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة والشركات المسجلة المملوكة في معظمها للدولة من خلال تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج المساواة الحكومي. وتمكنت الشركات المملوكة للدولة والشركات المالية المسجلة في البورصة المملوكة في معظمها للدولة من زيادة حصة النساء إلى ٤٠ في المائة.

٦٧- ونشر مجلس المساواة بين الجنسين دراسةً جنسانيةً في جلسات خبراء بالبرلمان عام ٢٠٠٩. ووفقاً للدراسة، يعد ثلث الأشخاص الذين استُمع إليهم بصفة خبراء في عام ٢٠٠٥ من النساء (٩, ٣٣ في المائة) ويشكل الرجال الثلثين (١, ٦٦ في المائة). وتتباين حصة الخبراء من الإناث والذكور من لجنة إلى أخرى. وكثيراً ما كان يُستمع للخبيرات في اللجان التي تشكل النساء أغلبية أعضائها. وكانت حصة النساء أكبر في صفوف الخبراء في القطاع العام (٣٨ في المائة)، بينما كانت حصتها أصغر في ميداني العلوم والفنون (١٧ في المائة). ونادراً ما يُستمع إلى ممثلي مختلف فئات الأقليات في اللجان. وبلغت حصة منظمات سوق العمل من بين جميع جلسات القطاع الثالث ٤٧,٥ في المائة.

المادة ٥

العنف ضد المرأة

٦٨- في الدراسة التي أجريت بشأن الضحايا على الصعيد الوطني عام ٢٠٠٩، أبلغت النساء أنهن يتعرضن للعنف في معظم الأحيان في أماكن عملهم (٢, ٥ في المائة من النساء). ووفقاً للدراسة، ظل العنف الذي تتعرض له النساء ثابتاً إلى حد ما خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولا تزال النساء يتعرضن للعنف المتزلي أكثر مما يتعرض له الرجال (٧, ١ في المائة من النساء). ففي حوالي نصف حالات العنف المتزلي ضد المرأة كان الجاني هو الزوج الحالي وفي ربع الحالات كان الزوج أو الشريك السابق هو الجاني. ولم تجر سوى دراستين عن الضحايا من النساء في فنلندا فقط. وأسفرت الدراسات عن أعداد بشأن العنف ضد المرأة تتجاوز الأعداد التي أسفرت عنها الدراسات الاستقصائية التي أجريت على الصعيد الوطني بشأن الضحايا، وخاصة بشأن العنف في العلاقات الحميمة. ويمكن تفسير الاختلافات باختلاف الأسئلة وأساليب جمع البيانات.

٦٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد الفريق العامل الوزاري الموسع المعني بالأمن الداخلي خطة عمل وطنية للحد من العنف ضد المرأة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥. وتتضمن خطة العمل ٦٦ تدبيراً. ولم تُرفق خطة العمل بأي ميزانية. ووُضعت بالفعل خطط للتنفيذ لما يقرب من نصف التدابير الواردة في خطة العمل. وتركز التدابير على منع تكرار العنف

المتزلي، والحد من العنف الجنسي وحماية المرأة المستضعفة. وُترجمت خطة العمل إلى اللغة الإنكليزية (المرفق ٣). ولدى صياغة خطة العمل، روعيت الالتزامات الدولية لفنلندا، مثل الاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة فضلاً عن القضايا التي أُثيرت في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية لمجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المتزلي.

٧٠- وتسعى الحكومة جاهدة في برنامجها إلى الحفاظ على تنفيذ خطة العمل الوطنية للحد من العنف ضد المرأة، لتأمين سلسلة متصلة من الرعاية لضحايا العنف الجنسي والعنف والاعتناء بزيادة التوازن في توزيع الملاجئ على الصعيد الإقليمي.

٧١- وأطلقت خطة العمل الوطنية للحد من العنف ضد المرأة في إطار حملة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت مختلف السلطات والمنظمات غير الحكومية بشكل مشترك أو منفصل عدة أحداث بشأن العنف ضد المرأة. ويحتل توزيع المعلومات المستندة إلى الواقع وزيادة مستوى الوعي مكانةً رئيسية في تكثيف التدابير الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة وفي تشكيل المواقف.

٧٢- وعُين فريق عامل متعدد القطاعات مشترك بين الوزارات مكوناً من موظفي الخدمة المدنية لتكثيف تنسيق تدابير منع العنف المتزلي والعنف في العلاقات الحميمة. وكانت مهمة الفريق العامل ترمي، في جملة أمور، إلى تنسيق التعاون بين مختلف الأجهزة الإدارية وتعزيز موارد الخبراء في أعمال مكافحة العنف ضد المرأة. ومُددت ولاية الفريق العامل إلى نهاية عام ٢٠١١. وكان الفريق العامل تابعاً للفريق الوزاري الموسع المعني بالأمن القومي.

٧٣- وعلى المستوى البلدي، سيتحسن تنسيق تدابير منع العنف المتزلي والعنف في العلاقات الحميمة عن طريق تحديث شبكة جهات الاتصال البلدية.

٧٤- وينجز المعهد الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية مشروعاً تجريبياً للحد من العنف الخطير في العلاقات ودعم الضحايا. وللشرطة أيضاً دور مركزي في المشروع. وانتهى المشروع بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وسيُفرغ من تقييم المشروع في ربيع عام ٢٠١٢. ومنحت وزارة العدل إعانات الدولة إلى العديد من المشاريع المحلية لمنع الجريمة بهدف منع العنف ضد المرأة أو العنف الأسري كلياً أو جزئياً (المرفق ٤). وبالإضافة إلى ذلك، دعمت وزارة العدل، في عام ٢٠١١، ستة مشاريع لمنع الجريمة في إطار تشجيع الحد من العنف ضد المرأة بتمويل قدره ٧٢ ٠٠٠ يورو.

التدابير التشريعية

٧٥- يحتوي البرنامج الحكومي على أحكام متعلقة بإصلاح تشريعات الجرائم الجنسية بطريقة تكفل بشكل أفضل الحق في الاستقلال الذاتي الجنسي. ويجري حالياً إعداد تقرير في وزارة العدل لتقييم الاحتياجات فيما يخص إدخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بجرائم الاغتصاب. وتوجه النية إلى تنقيح الأحكام المتعلقة بجرائم الاغتصاب والاضطهاد من خلال

تقديم مشروع قانون حكومي إلى البرلمان بشأن هاتين القضيتين في عام ٢٠١٢. ووفقاً لبارومتر المساواة لعام ٢٠٠٨ وبغض النظر عن جنس المجيبين عن الاستبيان، رأى المستجوبون أن الأحكام في قضايا الاغتصاب متساهلة للغاية. ويجري معهد البحث الوطني للسياسة القانونية للمسات الأخيرة على دراسة عن الممارسات الجزائية في حالات جرائم الاغتصاب.

٧٦- وسُتتناول موضوع الزواج القسري بالتزامن مع تنفيذ التوجيه المتعلق بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته وحماية الضحايا.

٧٧- وعُدلت جرائم الاعتداء البسيطة على القاصرين، والأشخاص المرتبطين بعلاقة حميمة مع الجاني أو على الأشخاص الذين يؤدون واجباتهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. بموجب التعديل ٢٠١٠/١٠٨٢ فُغِيَتْ من جرائم ضد المشتكي إلى جرائم بموجب الادعاء العام.

٧٨- وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، دخل تعديل للفصل ٢٠ من القانون الجنائي (٢٠١١/٤٩٥) حيز النفاذ. ومن خلال التعديل، أُدخل في باب الاغتصاب جميع الأعمال التي تكون للجاني فيها علاقات جنسية مع الضحية باستغلال ضعف الضحية. ويعد ذلك اغتصاباً أيضاً حتى في الحالات التي يكون فيها الشخص الضحية نفسه سبباً في حالة ضعفه. والغرض من هذا التعديل هو تحسين وضعية ضحايا الاغتصاب. وانتقدت المنظمات النسائية بشكل خاص التعديل ورأته غير كاف، وأشارت إلى أن العناصر الأساسية لجرائم الاغتصاب لا تزال تقيّم على أساس نية الجاني، لا على عدم موافقة الضحية.

٧٩- ودخلت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي حيز النفاذ في فنلندا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويتضمن القانون عدداً كبيراً من التعديلات التي أُجريت على التشريعات القائمة، التي تعزز حقوق الأطفال. وترد معلومات عن ذلك في التقرير الدوري الذي قدمته فنلندا إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/FIN/4).

تشويه الأعضاء التناسلية

٨٠- بدأت الأعمال التحضيرية لإنشاء خطة عمل بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية للفتيات في فنلندا عام ٢٠٠٩. واعتُبر أن تحديد أبعاد القضية غايةً في الإشكال.

العنف ضد كبار السن

٨١- في دراسة نشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أولى فريق عامل تابع للمجلس الوطني لمنع الجريمة اهتماماً بانتشار العنف وغيره من الجرائم المرتكبة ضد كبار السن وبتدابير منع ذلك. وتحلل الدراسة القضايا من وجهة نظر كل من المُسنات وكبار السن. وأدرجت زيادة أمن كبار السن بوصفها من المجالات ذات الأولوية في إعانات الدولة المقدمة بغرض منع الجريمة في عام ٢٠١١. إذ خصصت وزارة العدل ٢٢ ٠٠٠ يورو لإقامة مشروع

خط نجدة للجمعية الفنلندية للملاجئ كبار السن. وهي خدمة هاتفية وطنية مجانية، تقدم المساعدة والمعلومات والتوجيه إلى كبار السن الذين عانوا سوء المعاملة والاستغلال والعنف أو هُددوا بذلك.

العنف التأديبي والتحرش الجنسي بالفتيات

٨٢- قدم الفريق العامل الذي وضع خطة عمل لمكافحة العنف التأديبي تقريره إلى وزير الصحة والخدمات الاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأوصى الفريق العامل، في جملة أمور، بدعم الأسر التي لديها أطفال وبمساعدها في أقرب مرحلة ممكنة، من أجل منع مشاكل الإرهاق والصحة العقلية التي يعانيها الآباء. وثمة فئة معرضة للخطر فيما يتعلق بالعنف التأديبي وهي الأسر المهاجرة، حيث قد يكون العنف التأديبي مقبولاً في بلدانهم الأصلية. ومن الممكن أيضاً منع أشكال العنف التي تستهدف الفتيات خصوصاً، مثل العنف بدافع الشرف وتشويه الأعضاء التناسلية، من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل.

٨٣- ووفقاً لدراسة أجريت بشأن الضحايا الأطفال عام ٢٠٠٨، تعد تجارب الأطفال الجنسية مع البالغين أقل مما كانت عليه منذ ٢٠ سنة خلت. ومن ناحية أخرى، تعد تجاربهم الجنسية السلبية في الوقت الحاضر أكثر من ذي قبل. ذلك أن التحرشات الجنسية على الإنترنت وخصوصاً "المرادوات" التي تتعرض لها الفتيات شائعة، ولكن نادراً ما تؤدي إلى اتصال حقيقي.

٨٤- وزاد عدد الجرائم المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال التي تبلغ إلى علم الشرطة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، لكن العدد انخفض في عام ٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال التي تبلغ إلى علم السلطات زادت بازدياد الوعي العام. وتجعل التكنولوجيا الجديدة أيضاً الاستغلال أسهل من ذي قبل.

الأمر الزجري

٨٥- نُشرت دراسة كبيرة عن الأوامر الزجرية داخل الأسرة في عام ٢٠٠٩. فوفقاً للدراسة، كان العنف في هذه الحالات المتعلقة بأوامر زجرية خطيراً واستمر لفترة طويلة. وغالباً ما تنتهي الأوامر الزجرية المؤقتة داخل الأسرة لأن مقدم الطلب لا يواصل الإجراءات في المحاكم الدنيا. ووفقاً للدراسة، كثيراً ما لم يسبق للأشخاص الذين يُفرض عليهم أمر تقييدي أن تلقوا عقوبات جنائية على ممارسة العنف في العلاقات الحميمة، حتى لو استمر العنف لفترة طويلة.

٨٦- دخلت تعليمات الشرطة المحدثة بشأن الأوامر الزجرية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. والغرض من هذه التعليمات هو توحيد وتوضيح أنشطة مراكز الشرطة. وفي الممارسة العملية، يعد رصد الأوامر الزجرية صعباً ويتوقف الإبلاغ عن عدم امتثال أمر زجري على الضحية عموماً. وتعكف وزارة العدل على تحليل الإمكانيات المتاحة لاستخدام المراقبة الإلكترونية في رصد الأوامر الزجرية.

المصالحة

٨٧- ينص البرنامج الحكومي على تقييد اللجوء إلى المصالحة فيما يخص الجرائم المتعلقة بالعنف في العلاقات الحميمة. فهناك تناقض في الآراء وفي نتائج البحوث بشأن المصالحة وما تُسفر عنه، خصوصاً بالنسبة إلى انخفاض العنف ضد المرأة واحترام حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. ومع ذلك، تعد خصائص العنف ضد المرأة في الوقت الحاضر مفهومة على نطاق أوسع. فمن المعلوم أن طرفي المصالحة في حالات العنف ضد المرأة غير متكافئين - إذ غالباً ما تكون ضحية العنف في موقف أضعف وخاضعة في علاقتها بمرتكب الجريمة. وحتى إذا كانت نتائج المصالحة إيجابية أيضاً، لا يمكن اعتبارها بداية مواتية لتحقيق نتائج مستدامة.

٨٨- ووفقاً لقانون المصالحة في القضايا الجنائية وبعض القضايا المدنية (٢٠٠٥/١٠١٥)، لا تحق إحالة القضية إلى المصالحة إلا للشرطة والمدعي العام. ولا مصالحة في قضايا العنف الجنسي. ويحظر القانون أيضاً المصالحة إذا ثبت أن أدين الجاني بالعنف سابقاً في الاتحاد الأوروبي.

٨٩- ووفقاً لتوصيات مجلس أوروبا، لا ينبغي إخضاع العنف في العلاقات الحميمة للمصالحة. فحسب تعليمات المدعي العام في ٢٠٠٧، ينبغي اللجوء إلى المصالحة أولاً في الجرائم المرتكبة ضد المشتكي. وذكرت وزارة العدل أيضاً أن المنازعات المتعلقة بالحضانة لا ينبغي تسويتها بالمصالحة في الحالات التي تنطوي على عنف. وأعدت ممارسات جيدة للتطبيق بشكل موحد على الصعيد الوطني في عام ٢٠١١ على أساس الخبرة العملية المكتسبة من المصالحة في حالات العنف في العلاقات الحميمة.

٩٠- ويتضمن المرفق ٥ إحصاءات بشأن الوساطة. وسيوضع تجميع لإحصاءات المصالحة بطريقة تتاح بها في عام ٢٠١٢ إحصاءات عن الأطراف في حالات المصالحة مصنفة حسب نوع الجنس والموقف في الإجراءات (طرف جان أو طرف متضرر).

شبكة الخدمات

٩١- من أجل تطوير الخدمات المقدمة إلى ضحايا العنف، أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة وجمعية البلديات الفنلندية توصيات لدوائر الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية البلدية في عام ٢٠٠٨. وتتضمن التوصيات مبادئ توجيهية لمنع العنف وتعطي تعليمات بشأن تنظيم الخدمات وتقديمها.

٩٢- ويقوم تمويل المنظمات المقدمة لخدمات منع العنف على تمويل المشاريع إلى حد كبير. وللاجئ ضحايا عنف الشريك والعنف المتزلي دور مركزي في تقديم خدمات المساعدة.

٩٣- وتشكل الاستشارة الهاتفية أثناء الأزمات جزءاً من الخدمات الاجتماعية البلدية. وتحافظ عدة منظمات أيضاً على خدمات هاتفية أثناء الأزمات. وحتى الآن، لا تُستعمل في فنلندا خطوط هاتفية مجانية للمساعدة على مدار الساعة لفائدة ضحايا العنف. ويعد عدد مراكز الأزمات المعنية بالاغتصاب أقل مما أوصى به مجلس أوروبا أي مركز واحد لكل ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة.

٩٤- وحتى الآن، تُندَر الخدمات المقدمة إلى المهاجرين الذين عانوا العنف. وتطلب النساء المهاجرات المساعدة إلى الملاجئ أكثر مما تطلبه نساء السكان الرئيسيين بتسعة أضعاف. لذا يجب تحديد خصائص العنف ضد النساء المهاجرات بشكل منهجي أكثر فضلاً عن تقديم المساعدة إلى هؤلاء النساء.

٩٥- وفي التوصيات المتعلقة بالعنف المتزلي وعنف الشريك الحميم الموجهة إلى دوائر الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، يُطلب إلى الحكومات المحلية أن تولي اهتماماً لاحتياجات كبار السن وذوي الإعاقة والأطفال والشباب في مجال الخدمات. وتولي خطة العمل للحد من العنف ضد المرأة الاهتمام للخدمات التي تحتاجها الفئات التي هي في حالات ضعف شديد. ويناقش الفريق العامل المعني بإصلاح تشريعات الخدمات الاجتماعية مقترحات بشأن إلزام البلديات بتنظيم خدمات الطوارئ والخدمات الخاصة المقدمة إلى ضحايا العنف. ومُدَّت ولاية الفريق العامل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الملاجئ

٩٦- هناك ٢١ ملجأ في فنلندا، تُشغل المنظمات معظمها. ويقوم تمويل الملاجئ إلى حد كبير على السندات الإذنية البلدية وعلى عقود شراء الخدمات. وهناك ١٢٣ مكاناً أسرياً لضحايا العنف في العلاقات الحميمة والعنف المتزلي في فنلندا.

٩٧- ولا توجد ملاجئ سرية في فنلندا. إذ لا يظل الزبائن مجهولين إلا أثناء الاتصال بالملاجئ هاتفياً أو في الدوائر المفتوحة، لا أثناء الإقامة بالملجأ. وقد تتضرر سلامة الأطفال وآبائهم في الملجأ، لأن للشخص العنيف الولي للطفل الحق القانوني في معرفة مكان الطفل وفي لقائه. وفي ٢٠١١، بدأ تنفيذ مشروع لوضع نموذج شبكة من الملاجئ بعناوين سرية للأشخاص الذين تعرضوا لعنف خطير أو هُددوا به.

٩٨- ويجري وضع توصيات بشأن توحيد نوعية الملاجئ. ولا توجد حتى الآن أية توصيات نوعية على الصعيد الوطني بشأن خدمات الملاجئ. ولم تزد خدمات الملاجئ مثلما أشارت بذلك توصيات دولية كما أن الملاجئ ليست موزعة بالتساوي جغرافياً. وقد جرى تأمين تمويل لخدمات الملاجئ عبر منظمة غير حكومية على أساس دائم أكثر من خلال التمويل التعويضي. ولا محالة أن التحديات المالية التي ستواجهها البلديات في السنوات المقبلة ستسهم في تعقيد عملية توسيع وتنويع شبكة الملاجئ بما يكفي.

٩٩- والهدف من برنامج الأمن الداخلي هو إتاحة خدمات الملاجئ في جميع أنحاء البلاد بحلول عام ٢٠١٥. وتتجه النية إلى إدراج وصف لخدمات الملاجئ في مشروع إصلاح تشريعات الضمان الاجتماعي. ويجب أن يراعي وصف خدمات الملاجئ مختلف احتياجات المرأة في حالات الضعف الشديد وكذا تقديم خدمات الملاجئ للفئات الخاصة.

تدابير أخرى

- ١٠٠- كانت فنلندا من بين البلدان الأوائل التي وقعت على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المتزلي. وقد بدأت الأعمال التحضيرية للتصديق على الاتفاقية في ربيع عام ٢٠١١.
- ١٠١- وفي آب/أغسطس ٢٠١١، نُظمت مسيرة نسائية احتجاجية (Slut walk) في ثلاث بلديات في وقت واحد. وشارك آلاف الأشخاص في المسيرة. وغطت وسائل الإعلام الحدث مشددةً على حقوق المرأة.

الصور النمطية في وسائل الإعلام والإشهار

١٠٢- دُرست قضايا المساواة المتعلقة بالإشهار ووسائل الإعلام لمعالجة مسألة طغيان الطابع الجنسي على وسائل الإعلام والإشهار، في إطار تنفيذ برنامج المساواة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (الملاحظات الختامية، الفقرة ٢٠). ويُنظَّم الإشهار على أساس قانون حماية المستهلك من خلال الخضوع لمراقبة السلطات وعبر التنظيم الذاتي في الحياة التجارية. ويصدر مجلس أخلاقيات الإشهار آراء الخبراء لدى طلبها. ويتعارض الإشهار مع التسويق الجيد وفقاً لمبادئ التسويق الجيد التي وضعها مجلس أخلاقيات الإشهار، في حالة استخدام امرأة أو رجل لجذب النظر أو كمادة جنسية واستخدام الجسدية بطريقة مهينة، أو متعالية أو قذحية أو في حالة استخدام امرأة أو رجل كمادة جنسية أو لجذب النظر بدون مبرر أو وجود علاقة بالمنتج أو الخدمة موضوع الإشهار. ووفقاً للمبادئ، لا يتعارض الإعلان مع ممارسة التسويق الجيد لمجرد إظهاره أشخاصاً شبه عراة أو كذلك، إذا لم يكن مظهرهم مهيناً أو متعالياً أو قذحياً. ويصدر المجلس توصيات، ولكن لا يمكنه حظر الإشهار. ومع ذلك، يمثل معظم المشهورين للبيانات الصادرة عن المجلس. واثققد قانون تنظيم الإشهار واعتبرت بعض خصائصه غير كافية، مثل عدم وجود عقوبات وتوقف رفع القضايا على نشاط المواطنين فقط. وقد وجد مجلس أخلاقيات الإشهار عدة إعلانات منافية لممارسة التسويق الجيد.

١٠٣- وتوجد المواقف النمطية الجنسية بطرق كثيرة في وسائل الإعلام المكتوب الفنلندية. فعلى الرغم من توازن التوزيع الجنساني في أوساط الصحفيين، يعد تمثيل المرأة ناقصاً في جملة أمور، منها مضمون الأخبار وحضورها في أوساط الخبراء. ولتحسين الوضع، سيُكثَّف تدريب المنظور الجنساني في تدريب الصحفيين وفي مجال التعليم الإعلامي. وتُحث الجامعات على تنظيم التدريب على الصحافة التي تراعي الفوارق بين الجنسين في أوساط الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين، من أجل زيادة الوعي بالممارسات التي تركز عدم المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام والإشهار. وسيراعى المنظور الجنساني في مختلف مشاريع التعليم الإعلامي. وستُفتن مشاركة فنلندا في المشروع الدولي لرصد الإعلام العالمي. وهو عبارة عن

دراسة دولية تضع خريطة لتمثيل المرأة والرجل وتصويرهما في وسائل الإعلام، وكيف يتغير ذلك. والهدف من الدراسة هو إجراء تحليل كمي بغية توضيح الطريقة التي تُمثل بها المرأة وتصور في الأخبار، وإبراز أهمية الصحافة بالنسبة إلى مفهوم الإنسان فضلاً عن إبراز المواضيع المتصلة بالمساواة والأدوار الجنسانية.

١٠٤- وفي ربيع عام ٢٠١١، اعتمد البرلمان قانوناً جديداً بشأن البرامج السمعية البصرية. وفي إطار الإصلاح، أنشئ المركز الفنلندي للتعليم الإعلامي والبرامج السمعية البصرية، الذي يقوم بمراقبة البرامج السمعية البصرية وتنسيق التعليم الإعلامي. والهدف من إصلاح القانون هو تقليص مدى تعرض الأطفال والشباب لجملة أمور منها المواد الإباحية.

محو الأمية الإعلامية

١٠٥- في السنوات الأخيرة أصبح التعليم الإعلامي قضية سياسة ثقافية متزايدة الأهمية. فقد أطلقت وزارة التعليم عدة مبادرات، لا سيما مشاريع التعليم الإعلامي، من أجل إيجاد بيئة إعلامية أكثر أماناً. وفي المستقبل القريب، سيكون التعليم الإعلامي من أولويات السياسة الثقافية، وستتخذ تدابير لتعزيز دور القطاع العام مع تحسين التمويل وتنسيق أنشطة التعليم الإعلامي المنفذة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما المنظمات غير الحكومية.

المادة ٦

منع الاستغلال التجاري للنساء

القانون وممارسات إصدار الأحكام

١٠٦- في عام ٢٠٠٦، لدى مناقشة تجريم الخدمات الجنسية، لم يجرم البرلمان سوى شراء الخدمات الجنسية من ضحايا الاتجار والقوادة. وبالارتباط مع سن القانون، طالب البرلمان بمتابعة فعالية القانون الجديد (الملاحظات الختامية، الفقرة ١٨).

١٠٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدمت وزارة العدل التقرير الذي طلبه البرلمان. ووفقاً للدراسة، يبدو أن هناك ارتباطاً بين الطلب على الخدمات الجنسية والاتجار بالبشر المتعلق بالاستغلال الجنسي، رغم أن انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر تتأثر أيضاً بعوامل متصلة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. لذا من المهم أيضاً تحليل الدعارة، والطلب على الخدمات الجنسية، والقوادة والاتجار من وجهة نظر أوسع.

١٠٨- ووفقاً للدراسة، سُجلت ١٧ جريمة استغلال فعلي أو محاولة استغلال في نظام المعلومات التابع للشرطة في عام ٢٠٠٧، وبلغ عددها ١٧٩ جريمة في ٢٠٠٨ وكان عددها ١٩ في النصف الأول من ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨، تلقت سلطات الادعاء ٧ قضايا جنائية (٤٣ حادثاً) وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، تلقت ١٨ قضية جنائية

(٨٠ حادثاً). وفي ٢٠٠٨، بتت سلطات الادعاء في ٣ قضايا جنائية (١٤ حادثاً) وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، بتت في ٢٠ قضية جنائية (٨٢ حادثاً). وفي ٢٠٠٧، فرضت غرامة واحدة في إجراءات جنائية مستعجلة وُبت في قضية واحدة في المحكمة. وصادر أول حكم في جريمة استغلال يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨ في إطار الحكم في قضية قوادة. وأدين شخصان بجريمة الاستغلال؛ فحُكم على الشخص الذي ارتكب الجريمة طيلة يومين بدفع ٥٠ يوم غرامة وحكم على الشخص الذي ارتكب الجريمة طيلة يوم واحد بدفع ٣٠ يوم غرامة. ووفقاً للدراسة، أدين ٣٧ شخصاً باستغلال ضحايا تجارة الجنس.

١٠٩- ووفقاً للدراسة، يتأثر عدد جرائم الاستغلال تأثراً كبيراً بمدى الكشف عن جرائم القوادة والاتجار وكيفية التحقيق بشأنها. ووجد التقرير أن فترة ثلاث سنوات قصيرة لتقييم أداء حكم جنائي جديد، ورأى التقرير عدم الخروج بأي استنتاجات مباشرة بشأن الارتياح لهذا القانون على أساس عدد من الحالات التي طُبِّق فيها، لأن نطاق التطبيق لا يشير إلى الكيفية التي أثر بها القانون في السلوك والمواقف. وفي آراء الخبراء التي جُمعت في إطار الدراسة ذهب البعض إلى أن التحقيق في جرائم الشراء والاتجار أصبح أصعب بعد النص على جرائم الاستغلال، لأن المشتريين المشتبه بهم ليسوا على استعداد للمشاركة في التحقيق بشأن هذه الجرائم. ومن ناحية أخرى، ذهبت آراء الخبراء أيضاً إلى أن تأثير القانون في المدى الطويل قد يكون إيجابياً لأنه يسعى إلى تعزيز المواقف ضد تجارة الجنس واستباق سلوك الأشخاص الذين يفكرون في شراء الخدمات الجنسية.

١١٠- وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، ذكرت لجنة الشؤون القانونية، لدى قراءتها التقرير، أن من المهم جداً تقييم الحكم الجنائي المتعلق باستغلال ضحايا الاتجار بالجنس، إلا أنه ليست لديها أي إمكانيات للبدء في تناول القضية على نطاق أوسع في تلك اللحظة. وأعربت اللجنة عن رغبتها في استمرار مناقشة هذا الموضوع بعد الانتخابات البرلمانية لربيع عام ٢٠١١.

الإحصاءات

١١١- ترد في المرفق ٦ إحصاءات وزارة الداخلية بشأن حالات البغاء والاتجار التي بلغت إلى علم الشرطة (الملاحظات الختامية، الفقرة ١٨).

صالونات التدليك

١١٢- دُرست حالة صالونات التدليك التايلندي في فنلندا. ووفقاً لدراسة أجريت بتكليف من وزارة الداخلية، بلغ عدد صالونات التدليك التايلندي عام ٢٠٠٦ في فنلندا ١٣١ صالوناً. في كل صالون تعمل امرأة إلى ثلاث نساء، بعضهن يعمل في عدة صالونات. وهناك ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ امرأة تايلندية يعملن في صالونات التدليك التايلندي.

١١٣- ووصل مشروع "Saphaan"، الذي بدأ في المنطقة الحضرية في عام ٢٠٠٩، إلى جميع الأشخاص العاملين في صالونات التدليك في المنطقة الحضرية تقريباً. ووصل المشروع أيضاً إلى حوالي ٢٠٠ شخص خارج المنطقة الحضرية. وأدخل الأشخاص الذين شملهم المشروع أيضاً ضمن تدابير الدعم.

خدمات الدعم

١١٤- هناك نوعان من المنظمات المعنية بمسألة البغاء بفنلندا. وتفيد منظمة غير حكومية تقدم خدمات الدعم في بلديتين بأنها تمكنت، وفقاً لتقديراتها، من الوصول إلى ما يقرب من نصف الأشخاص العاملين في مجال البغاء، أي ما يقرب من ألفي شخص. ويقدر أن الغالبية العظمى من الأشخاص العاملين في البغاء هم من الأجانب الذين إما يقيمون بشكل دائم في فنلندا، أو يسافرون من بلد إلى بلد تحت غطاء تأشيرة سياحية.

الاتجار بالبشر

خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والفريق التوجيهي

١١٥- اعتمدت الحكومة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ خطة العمل المنقحة الثانية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتشمل الخطة تحديد هوية ضحايا الاتجار، ومنع الاتجار، وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار، ومنح تصاريح الإقامة وفترة للتفكير إلى ضحية الاتجار، وتقديم المتجر إلى العدالة، فضلاً عن زيادة المعلومات والوعي بشأن الاتجار. وتتبع خطة العمل نهجاً يتخذ من حقوق الإنسان أساساً ومن مساعدة الضحايا توجهاً. وتراعي الخطة أيضاً الجوانب الجنسانية والمتعلقة بالطفل. وتولي اهتماماً خاصاً لتحديد هوية الضحايا. والهدف هو تخفيض عبء تحديد الهوية، حتى يتسنى إدراج جميع ضحايا جرائم الاتجار ضمن هيكل المساعدة. ويدعم نظام المساعدة القانونية لضحايا الاتجار أيضاً الأشخاص الذين وقعوا ضحية الاتجار المرتبط بالدعارة عن طريق عرض إعادة التأهيل وتقديم المعلومات المتعلقة بالوسائل البديلة لكسب العيش على سبيل المثال.

١١٦- وفي إطار اعتماد خطة العمل المنقحة لمكافحة الاتجار بالبشر، عينت وزارة الداخلية فريقاً توجيهياً موسعاً شاملاً لعدة قطاعات من أجل وضع توصيات بالتدابير التي يتعين اتخاذها لمواصلة تطوير التشريعات والتدابير المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. واقترح الفريق التوجيهي، في جملة أمور، أن تصاغ تشريعات خاصة بشأن هيكل المساعدة المقدمة إلى ضحايا الاتجار. وأصدرت المقررة الوطنية المعنية بالاتجار التوصية ذاتها في تقريرها. وطلب الفريق التوجيهي كذلك تدريب أخصائيين في مجال تحديد هوية ضحايا الاتجار ومساعدتهم.

الاستغلال الجنسي للنساء في الاتجار

١١٧- يتضمن القرار المبدئي بشأن البرنامج الحكومي للأمن الداخلي أهدافاً شاملة لعدة قطاعات، فضلاً عن تدابير رامية إلى منع الاتجار بالبشر وما يشبهه من جرم.

١١٨- وفي إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تلقت السلطات تدريباً وطنياً وهدافاً بشأن تحديد هوية ضحايا الاتجار. ويشدد تقرير المساواة على تدريب السلطات لتحسين سبل تحديد هوية ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، وعلى الحاجة إلى ممارسات ومبادئ توجيهية موحدة للسلطات. وقد أولت المنظمات غير الحكومية الاهتمام إلى هذه المسألة أيضاً.

١١٩- وتقوم أمينة المظالم المعنية بالأقليات بدور المقرر الوطني المعني بالاتجار منذ عام ٢٠٠٩. وبهذه الصفة ترصد أمينة المظالم المعنية بالأقليات الظواهر المتصلة بالاتجار وتنفيذ الالتزامات الدولية وكذلك عمل التشريعات الوطنية في هذا الصدد. وقدمت أمينة المظالم المعنية بالأقليات إلى البرلمان تقريرها الأول عن الاتجار في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي تقريرها، تُجري أمينة المظالم المعنية بالأقليات تقييماً لحالة أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر وإعمال حقوق الضحايا. ويتضمن التقرير ٣٠ توصية بشأن التدابير المتعلقة بتطوير التشريعات وممارسات السلطات من أجل جعل أنشطة مكافحة الاتجار أكثر فعالية وتحسين وضع الضحية. ويجري التشديد في أنشطة مكافحة الاتجار على وجهة نظر حماية حقوق الإنسان والضحية فضلاً عن المساواة الجنسانية. ووفقاً للتقرير، تعد فنلندا بلد وجهة وبلد عبور فيما يخص الاتجار. ويقدر التقرير عدد ضحايا الاتجار بالبشر بالمئات سنوياً. وتخضع الخدمات المقدمة للضحايا لشرط الحصول على تصريح بالإقامة.

جرائم الاتجار والقوادة

١٢٠- يعد التطبيق المحدود للعناصر الأساسية من الأحكام المتعلقة بجرائم الاتجار أكبر عقبة تعرقل القضاء على الاتجار بالبشر. ذلك أن الخط الرفيع الفاصل بين القوادة والاتجار يصعب من تعريف الاستغلال الجنسي بصفته تجاراً.

١٢١- ولم يبلغ إلى علم سلطات التحقيق قبل المحاكمة سوى عدد قليل نسبياً من جرائم الاتجار بعد بدء نفاذ الأحكام الجنائية المتعلقة بالاتجار. وبتت المحاكم في بضعة قضايا متعلقة بالاتجار فقط. وصدر الحكم الأول في قضية الاتجار في ٢٠٠٦. ومع ذلك، ظل عدد جرائم الاتجار بالبشر (الترتيب للهجرة غير الشرعية المشددة، والقوادة المشددة والتميز بالابتزاز في العمل) عالياً إلى حد ما.

١٢٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، خالفت محكمة الاستئناف في هلسنكي القرار الذي صدر عن المحكمة الابتدائية وأصدرت حكمها بشأن إحدى الجرائم المتعلقة بالاتجار (R09/385). وقد أدى ذلك الحكم إلى توسيع نطاق تفسير الأحكام التي صدرت في السابق. وروعت للمرة الأولى حالة الضحية من حيث وضع الاعتماد على الغير والشعور بعدم الأمان.

١٢٣- وتعلق ظاهرة الاتجار في فنلندا باستغلال الأيدي العاملة على وجه الخصوص، علاوة على استغلال النساء في الجنس. وجرت في فنلندا ثلاث محاكمات بشأن الاتجار لأغراض الاستغلال في الجنس. وبشكل عام، تُعزى قلة ما يُعرض على المحاكم من هذه القضايا إلى صعوبة التعرف على حالات الاتجار وتحديدها. ويُعتقد أن من الصعوبة بمكان تحديد حالات الاتجار لأغراض الاستغلال في الجنس. ويرى المقرر الوطني المعني بمسألة الاتجار أن معيار تحديد جريمة ما تشكل ضرباً من الاتجار صارم للغاية.

١٢٤- ومع ذلك، تنظر المحاكم في عدد كبير من القضايا المتعلقة بممارسة القوادة. وقد بلغ مجموع الأحكام الصادرة عن محاكم ابتدائية بشأن هذه الممارسة ٣٢ حكماً خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩.

تسجيل الأشخاص في نظام المساعدة

١٢٥- يتضمن تعديل القانون المتعلق بالأجانب (٢٠٠٤/٣٠١)، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٦، أحكاماً بشأن منح ضحايا الاتجار مهلة للتفكير، فضلاً عن إصدار تصاريح إقامة لهم. وعملاً بقانون الأجانب، يمكن لضحايا الاتجار الحصول، عند الضرورة، على مهلة للتفكير و/أو تصاريح إقامة على أساس وضعهم كضحايا لممارسة الاتجار.

١٢٦- ويتضمن القانون المتعلق باستقبال ملتسمي الحماية الدولية (٢٠١١/٧٤٦) أحكاماً بشأن تقديم المساعدة لضحايا التجار، وتتكفل مراكز الاستقبال التابعة للدولة بتنسيق نظام المساعدة. وهناك مركز استقبال يتولى تقديم المساعدة لضحايا الاتجار البالغين وآخر لمن هم دون الثامنة عشرة. ويتخذ مدير مركز الاستقبال قرار الموافقة على تسجيل الأشخاص في نظام المساعدة. ويحصل مدير مركز الاستقبال على الدعم من مجموعة تقييم تشمل عدة قطاعات تضم خبيراً واحداً على الأقل من كل من إدارة الرعاية الاجتماعية وإدارة الرعاية الصحية، إضافة إلى ممثلين عن الشرطة وسلطة حرس الحدود. وتتاح هذه الخدمات أيضاً لضحايا الاتجار المقيمين في فنلندا.

١٢٧- وقد اتضح أن من أكبر التحديات المطروحة تحديد ضحايا الاتجار عند نقاط العبور وداخل حدود البلد. وهناك عدد قليل إلى حد ما من الأشخاص الذين تم تسجيلهم في نظام المساعدة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، كان من بين ضحايا الاتجار البالغين الذين تم تسجيلهم في نظام المساعدة ٤٢ شخصاً تعرضوا للاستغلال المتعلق بالعمالة و٣٣ شخصاً تعرضوا للاستغلال الجنسي. وبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين اعتمدوا للاستفادة من نظام المساعدة ٨٦ شخصاً بينهم ١٠ من القُصّر.

الاتجار لأغراض الاستغلال في البغاء وتحديد الضحايا

١٢٨- غالباً ما يطرح تحديد ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال في البغاء إشكاليات كبيرة لدى التحقيق في جرائم الاتجار. وتستخدم السلطات في مجال التحقيقات مصطلح "جرائم مشابهة للاتجار" الذي يشير إلى أنشطة إجرامية لديها سمات الاتجار، بيد أنها لا تستوفي العناصر الجوهرية لجريمة الاتجار المنصوص عليها في القانون الجنائي. ووفقاً للمقرر الوطني المعني بمسألة الاتجار، يولي اهتمام كبير خلال التحقيقات السابقة للمحاكمة وفي سياق إجراءات المحكمة لمسألة الموافقة خلال مرحلة ممارسة القوادة بغرض الاستغلال في البغاء. ومع ذلك، فإن الأجنبيات اللاتي يعملن بمحض إرادتهن في البغاء قد يكن أيضاً من ضحايا الاتجار، ومن المهم أن يوضع ذلك في الحسبان لدى تحليل الظروف المصاحبة لممارسة القوادة والعنف الذي تعرضن له وخطر تعرضهن للاستغلال والإمكانات الحقيقية المتاحة أمامهن للابتعاد عن ممارسة البغاء. ولا ينبغي اعتبار أن موافقتهن على الانخراط في البغاء تجيز تعرضهن لعنف جنسي أو غيره أو لانتهاكات أخرى لحقوقهن مثل تقييد حرية التنقل والابتزاز.

١٢٩- إن تحديد نظام العدالة ما إذا كان الشخص ضحية الاستغلال قد تعرض لممارسة القوادة أو كان ضحية للاتجار يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للشخص المعني. وينبغي وفقاً للقانون أن يستفيد ضحايا الاتجار المزعومين من نظام المساعدة المخصص لضحايا هذه الممارسة. أما في الجرائم المتعلقة بالقوادة، فيكون للشخص الذي تعرض لهذه الممارسة صفة الشاهد ولا يتمتع لهذا السبب بحقوق خاصة كطرف متضرر. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هناك إمكانية للتماس المساعدة في هذه الحالات من نظام المساعدة المخصص لضحايا الاتجار. ويكتسي هذا التفريق أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة لضحايا الاستغلال في مجال العمالة الذين يتعرضون لتمييز يقوم على الابتزاز، ويتمتعون دائماً بصفة الطرف المتضرر في سياق الإجراءات الجنائية.

الأنشطة على الصعيد الدولي

١٣٠- تتضمن خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن "المرأة والسلام والأمن" أحكاماً تتعلق بأهداف حظر الاتجار وتقديم الدعم لضحايا الجريمة عن طريق التعاون الدولي. وتغطي خطة العمل الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وهناك خطة عمل جديدة تجري صياغتها في الوقت الراهن.

١٣١- وسيُعرض على البرلمان في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١ مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. وقد شددت المنظمات غير الحكومية بقوة على الأهمية القصوى لحماية حقوق الإنسان المتعلقة بضحايا الاتجار.

١٣٢- وعلاوة على ذلك، تعكف الحكومة على التحضير لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.

المادة ٧

الانتخابات

الانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٨

١٣٣- في انتخابات عام ٢٠٠٨، بلغ مجموع المرشحين ٣٨ ٥٠٩ في ٣٣٢ بلدية بينهم ٢٢ ٩٣٥ رجلاً و١٥ ٥٧٤ امرأة. وقد ارتفع تمثيل المرأة بنسبة ٠,٥ في المائة تقريباً حيث بلغ ٤٠,٤ في المائة، وكانت حصة النساء ٤٢ في المائة من الأصوات. ولم تتجاوز حصة النساء المرشحات هذه النسبة في مختلف الانتخابات سوى مرة واحدة عندما بلغت ٤٢,٢ في المائة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩١. ولم تختلف الفئات العمرية للمرشحين عما كانت عليه في الانتخابات السابقة. وكان ٧٢ في المائة من المرشحين، أي الأغلبية، قد بلغوا سن الأربعين أو تجاوزوها. وبلغت نسبة الشباب دون الثلاثين ١٠,٧ في المائة. وكانت نسبة النساء المنتخبات للمجالس البلدية ٣٦,٧ في المائة بزيادة قدرها ٠,٣ في المائة مقارنة بالانتخابات السابقة التي جرت عام ٢٠٠٤. وانخفضت الزيادة في نسبة النساء مقارنة بتسعينات القرن الماضي وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات البلدية ٦٣ في المائة بالنسبة للنساء و٥٩,٣ في المائة للرجال. وتراجعت الفجوة نوعاً ما مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٤.

١٣٤- وبلغ مجموع المستشارين المنتخبين في الانتخابات البلدية ١٠ ٤١٢ مستشاراً بينهم ٥ ٥٩٠ رجلاً و٣ ٨٢٢ امرأة.

١٣٥- وفي بداية الفترة الانتخابية ٢٠٠٩-٢٠١٢، بلغت نسبة النساء ٤٦ في المائة من أعضاء المجالس التنفيذية للبلديات. كما بلغت نسبتهم ٢١ في المائة في مناصب رؤساء المجالس التنفيذية للبلديات و٣٥ في المائة في مناصب نواب رؤساء هذه المجالس، وبلغت نسبتهم ٢٦,٥ في المائة في مناصب رؤساء المجالس البلدية و٢٥ في المائة في مناصب نواب الرؤساء.

الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١

١٣٦- في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١، بلغت نسبة النساء المنتخبات لعضوية البرلمان ٤٢,٥ في المائة، بزيادة طفيفة عن النسبة التي حققتها المرأة في انتخابات عام ٢٠٠٧. وتعد حصة المرأة في البرلمان حالياً أعلى من أي وقت مضى. فقد كانت دائماً غالبية المرشحين في الانتخابات البرلمانية من الرجال. وكان عدد الرجال المرشحين في هذه الانتخابات البرلمانية ١ ٤١٢ مرشحاً مقابل ٩٠٣ مرشحات، وبلغت نسبة النساء ٣٩ في المائة من مجموع المرشحين (٣٩,٩ في عام ٢٠٠٧). وبالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية السابقة، تراجعت نسبة المرشحات عن طريق الأحزاب السياسية بالنسبة لأربعة من الأحزاب الممثلة في البرلمان. وبلغت نسبة النساء اللاتي يحق لهن التصويت ٥١,٦ في المائة من المواطنين.

أما الأشخاص المنحدرون من أصول أجنبية المؤهلون للتصويت فبلغت نسبتهم ١,٣ في المائة منهم ٠,٦ في المائة من الرجال و٠,٧ في المائة من النساء. وبلغت نسبة المرشحين ذوي الأصول الأجنبية ٢,٩ في المائة من المرشحين منهم ٠,٩ في المائة من النساء و١,٩ في المائة من الرجال. وبلغت نسبة النساء المرشحات المنحدرات من أصول أجنبية ٣٣,٨ في المائة. وانتُخب عضو واحد في البرلمان من أصول أجنبية، مثلما حدث في الانتخابات السابقة.

١٣٧- وكان ١٥١٤ من المرشحين قد بلغوا سن الأربعين أو تجاوزوها، وبلغ عدد المرشحين فوق سن الخامسة والسبعين ١٢ مرشحاً. كما بلغ مجموع المرشحين دون الخامسة والعشرين ١٥٨ مرشحاً، إضافة إلى سبعة مرشحين في سن الثامنة عشرة. وكان متوسط العمر بالنسبة لجميع المرشحين ٤٥,٤ سنة، ومتوسط عمر المرشحين من الرجال ٤٦,٢ سنة والمرشحات ٤٤,٣ سنة (انظر المرفق ٧).

١٣٨- وتمخضت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١ عن انتخاب ٨٥ امرأة من مجموع أعضاء البرلمان البالغ ٢٠٠ عضواً، أي أن النساء فقدن مقعداً واحداً في البرلمان مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٧ (انظر المرفقات ٨ و ٩ و ١٠).

تشكيلة الحكومة

١٣٩- شكّلت الحكومة الثانية لرئيس الوزراء ماتي فاهمانن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأُسندت ١١ من الحقايب الوزارية العشرين في تلك الحكومة إلى سيدات، فأصبحت حصة النساء من الوزارات هو الأكبر في تاريخ فنلندا (٦٠ في المائة). كما كانت تلك هي المرة الأولى التي شكّلت فيها حكومة غالبية وزرائها من النساء. وكانت حصة النساء من الحقايب الوزارية في تلك الحكومة الأكبر عالمياً.

١٤٠- وعقب استقالة رئيس الوزراء فاهمانن من منصبه، شكّلت حكومة السيدة كيفينيمي في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبقي تشكيل الحكومة مثلما كان عليه، باستثناء تعيين وزير ليحل محل كيفينيمي في منصب وزير الحكم المحلي. وشغلت السيدات مناصب رئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير الهجرة والشؤون الأوروبية، ووزير النقل، ووزير البيئة، ووزير الداخلية، ووزير التعليم، ووزير الزراعة والغابات، ووزير الاتصالات، ووزير العمل، ووزير الصحة والخدمات الاجتماعية. وكانت ماري كيفينيمي هي السيدة الثانية التي تشغل منصب رئيس الوزراء في تاريخ فنلندا.

١٤١- وشكّلت حكومة رئيس الوزراء كاتارينين في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتضم ١٩ وزيراً بينهم ٩ سيدات. وللمرة الأولى أُسندت حقيبة وزارة المالية الفنلندية إلى سيدة. وشملت الحقايب الوزارية الأخرى التي أُسندت إلى سيدات وزارة التنمية الدولية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الإدارة العامة والحكم المحلي، ووزارة النقل، ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى وزارة الاتصالات والإسكان. أما الوزير المسؤول عن المساواة فهو وزير الثقافة والرياضة.

الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية

١٤٢- شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٠٩ انتخاب ١٣ نائباً من فنلندا بينهم ٨ سيدات، أي بنسبة ٦٢ في المائة. وكانت تلك أكبر حصة تحصل عليها المرأة في سائر بلدان الاتحاد الأوروبي.

١٤٣- واهتم برنامج الحكومة الأولى لرئيس الوزراء فانهانن بمسألة المساواة الجنسانية في هيئات صنع القرار الدولية. وسعت وزارة الشؤون الخارجية من جانبها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين لدى تقديم مرشحين لهيئات صنع القرار الدولية أو تعيينهم لعضويتها.

موظفو أجهزة الدولة والبلديات

١٤٤- في عام ٢٠٠٩، بلغ عدد موظفي الدولة حوالي ١٢٢ ٠٠٠ موظف. وكانت نسبة النساء ٤٩,٦ في المائة. ولا تزال بعض الوظائف والمناصب في الدولة خاضعة لتمييز جنساني. فعلى سبيل المثال، تعد نسبة الرجال في الشرطة وقوات الدفاع أكبر من نسبة النساء، وذلك بخلاف ما عليه الحال في قطاع الإدارة المالية. وزادت حصة النساء في المناصب القيادية العليا للدولة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبلغت حصة النساء ٢٨,٢ في المائة في المناصب القيادية العليا و٣٣,٨ في المائة في المناصب الإدارية المتوسطة (في عام ٢٠٠٧، كانت النسبة في هذين المجالين ٢٦,٢ و ٢٩,٩ في المائة).

١٤٥- وكان تدي مشاركة المرأة في المناصب القيادية لإدارة الدولة مثار اهتمام البرنامجين الأخيرين للحكومة بشأن المساواة (الفقرة ٢٢ من الملاحظات الختامية). وكان من أهداف برنامج المساواة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ زيادة حصة النساء في المناصب القيادية لإدارة الدولة. وتقوم وزارة المالية بتجميع المعلومات عن حصة النساء في المناصب القيادية لإدارة الدولة. وفي المستقبل، ستولى وزارة المالية أيضاً تجميع معلومات مفصلة بحسب نوع الجنس عن المتقدمين لشغل وظائف حكومية شاغرة. واقترح الفريق العامل المعني بالتنوع الوظيفي للمرأة في إدارة الدولة (٢٠٠٩) تدابير من شأنها زيادة حصة النساء بين المتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة والأشخاص الذين يجري تعيينهم لشغل وظائف إدارية وقيادية في إدارة الدولة. وركزت التدابير الموصى بها على ممارسات التوظيف الخاصة بإدارة الدولة، والتدريب في مجال الإدارة ودور المديرين في دعم التطور الوظيفي للمرأة.

١٤٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بلغ عدد موظفي البلديات حوالي ٤٣٣ ٠٠٠ موظف. وكانت حصة النساء لا تزال متدنية في المناصب القيادية العليا في البلديات. ففي بداية عام ٢٠٠٩، كانت نسبة النساء ١٤ في المائة على مستوى إدارة البلديات (العُمد ومديرو المدن). وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تراجمت الفجوة في الأحرور الرسمية بين الجنسين بنسبة ٠,٨ في المائة، وتراجعت الفجوة في الدخل بصورة عامة بنسبة ١,٣ في المائة. وتعزى هذه الفجوة بشكل كبير إلى أن الوظائف في قطاع البلديات

تخضع إلى حد كبير إلى الفوارق الجنسانية، فالنساء يعملن إلى حد كبير في وظائف تختلف عن تلك التي يشغلها الرجال. أما الفجوة في الأجور بين النساء والرجال الذين يؤدون العمل ذاته فلا تكاد تذكر.

الدوائر الأكاديمية والسلك الدبلوماسي

١٤٧- وفقاً لأهداف اتفاقات الأداء العام للجامعات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، تعمل الجامعات على تعزيز الشروط الضرورية المتعلقة بالبحوث العلمية العالية الجودة، والأنشطة الفنية وتحقيق المساواة في المهن ذات الصلة بالبحوث، فضلاً عن تعزيز مكانتها في دوائر البحوث الدولية. وتركز استراتيجيات النموذج المالي للجامعات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ على جملة أمور منها تطوير مهنة البحث وإضفاء الطابع العالمي عليها. وفي عام ٢٠٠٩، وكجزء من عملية توجيه الجامعات، طلبت وزارة التعليم أن توافيها الجامعات والمعاهد الفنية العليا بخططها القانونية المتعلقة بتحقيق المساواة. وتقوم الجامعات بتجميع معلومات عن الموظفين مفصلة بحسب نوع الجنس. وتضطلع أكاديمية فنلندا بتجميع وإعداد إحصاءات مفصلة بحسب نوع الجنس عن تمويل البحوث. ويمكن الاطلاع على البيانات في المرفق ١١.

١٤٨- ووفقاً لاتحاد نقابات الموظفين المهنيين والإداريين في فنلندا (Akava)، لا تعكس نسبة النساء في الوظائف العليا بصورة كافية مستوى التعليم العالي الذي حصلن عليه وزيادته على نحو مطرد. وينعكس ببطء التطور المهني للنساء بصورة مباشرة في الأجور التي يحصلن عليها.

١٤٩- ويمكن الاطلاع في المرفق ١٢ على توزيع الوظائف في السلك الدبلوماسي بحسب نوع الجنس.

موظفو الكنائس

١٥٠- ارتفعت نسبة النساء من إجمالي موظفي الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الفنلندية. وكانت النسبة ٧١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتبلغ نسبة القسيسات ٣٨,٤ في المائة في الأبرشيات. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، نفذ مجلس الكنيسة الإنجيلية اللوثرية مشروع "الكنيسة والمساواة" الذي درس مسألة تحقيق المساواة في أوساط العاملين في الكنيسة. ووفقاً لدراسة أجريت في عام ٢٠٠٩، فإن ٦٤ في المائة من جهات التوظيف في الكنائس التي طلب إليها وضع خطة لتحقيق المساواة قد فعلت ذلك. كما أن ٥٨ في المائة من الأبرشيات التي وضعت خطتها من هذا القبيل وضعت كذلك خطتها للأجور وفقاً لقانون المساواة. وفي عام ٢٠٠٩، نفذت الكنيسة حملة لدعم المهاجرين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على عمل.

١٥١- وعرضت الكنيسة الأرثوذكسية وأبرشياتها فرص عمل وتدريب فضلاً عن فتح أبوابها للنساء المهاجرات على وجه الخصوص، كما شاركت في مشروع "المساواة في الأجور".

دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

١٥٢- المشاركة في الحياة الاجتماعية عن طريق مختلف المنظمات غير الحكومية هي شكل هام من أشكال المشاركة في الحياة الديمقراطية الفنلندية. ومن السمات النموذجية للمنظمات الفنلندية وجود تشكيلة استثنائية من المنظمات النسائية النشطة والمتعددة المهام التي تعمل على نطاق واسع. ويتطلب تحقيق المساواة في المشاركة توفير فرص متساوية لممارسة الأنشطة والحصول على دعم مالي متكافئ من المجتمع.

١٥٣- وفي عام ٢٠٠٨، نُظمت الإعانات المقدمة إلى المنظمات النسائية بموجب القانون. وحصلت اثنتان من المنظمات النسائية على المبلغ السنوي المرصود في ميزانية الدولة، وفقاً لما ينص عليه القانون، للمنظمات النسائية العاملة في مجال النهوض بالمساواة الجنسانية والتأثير الاجتماعي. وفي مطلع عام ٢٠١١، اعتمدت منظمة نسائية ثالثة للاستفادة من نظام الإعانات المقدمة من الدولة. ويكفل إضفاء الطابع الرسمي على الإعانات المقدمة من الدولة استمرارها واتساقها أكثر مما كان عليه الحال في السابق. ويمكن القول إن وضع المنظمات النسائية راسخ في المجتمع الفنلندي، ومع ذلك لا تُلمس منها المشورة في كثير من الأحيان.

١٥٤- وفي عام ٢٠٠٩، ذكر مكتب الإحصاء الفنلندي أن النساء يشكلن ١٣ في المائة من رؤساء المجالس التنفيذية لاتحادات العمل و ٢٥ في المائة من أعضاء هذه المجالس. وتجاوزت نسبة النساء في العضوية ٥٠ في المائة، في حين بلغت ٤٦ في المائة في المجالس. وفي العام نفسه، شكلت النساء ١٤ في المائة من الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي لاتحاد الصناعات الفنلندي لأصحاب العمل. وتولى الرجال منصب الرئيس ونواب الرئيس. وفي عام ٢٠١١، كانت إحدى السيدات ضمن أعضاء المجلس.

١٥٥- وفي عام ٢٠١٠، وافقت الحكومة على قرار مبدئي بشأن النهوض بالديمقراطية يرمي إلى تعزيز التدابير التي تتخذ في هذا المجال من أجل تدعيم قدرة المواطنين على التأثير. ووفقاً لهذا القرار، سيجري تقييم الحياة الديمقراطية في فنلندا خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤. والغرض هو القيام، استناداً إلى التقييم، بإعداد أول تقرير تقدمه الحكومة إلى البرلمان بشأن سياسات الديمقراطية في عام ٢٠١٠. وورقة المناقشة المتعلقة بسياسات الديمقراطية التي اعتمدت في سياق القرار المبدئي تشمل تعميم المنظور الجنساني.

فئات ذوي الاحتياجات الخاصة

١٥٦- هناك سيدات من ذوات الإعاقة ترشحن وائتخبن في انتخابات الدولة والانتخابات المحلية لشغل مناصب مسؤولية. والتحديات المطروحة أمام زيادة مشاركة هذه الفئة من النساء تشمل بصفة خاصة تيسير الوصول إلى المرافق المبنية، فضلاً عن زيادة إتاحة وصولهن إلى الوثائق والمعلومات.

١٥٧- ولا تتوفر معلومات مجمعة عن مشاركة نساء الروما. وهناك نساء من الروما ترشحن بصورة فردية في انتخابات الدولة والانتخابات البلدية، وتقلدت بضع منهن أيضاً مناصب مسؤولية على مستوى البلديات. وفي الواقع، فإن الكثير من ممثلي الروما العاملين في وظائف إدارية والذين يتولون مواقع قيادية في منظمات الروما هم من النساء.

١٥٨- وهناك نساء من أصول مهاجرة ترشحن في الانتخابات. وينبغي تكثيف المعلومات الموجهة إلى النساء المهاجرات بشأن أهمية الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وإمكانية المشاركة في أنشطتها.

المادة ٨

١٥٩- كتّفت فنلندا الجهود التي تبذلها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في مجال إدارة الأزمات الدولية. ووضعت قيادة الدفاع قائمة خبراء تتعلق بمسألة تحقيق المساواة. وزاد عدد الأشخاص الذين شاركوا في التدريب المتعلق بالجوانب الجنسانية، وطوّرت التدريب على إدارة النزاعات العسكرية بصورة تمكن من تدريس محتوى القرار وما يتصل به من أنشطة جنسانية لجميع المشاركين في العمليات قبل بدئها. ويتلقى المسؤولون الإداريون والخبراء تدريباً إضافياً في هذا المجال في المركز الدولي لقوات الدفاع الفنلندية. وعلاوة على ذلك، بدأ تدريب مستشارين للشؤون الجنسانية وأوفد مستشار فنلندي للشؤون الجنسانية للمشاركة في إحدى عمليات إدارة النزاعات العسكرية. وسيدرب هؤلاء المستشارون مستقبلاً في مركز الشؤون الجنسانية في ستوكهولم المزمع افتتاحه في مطلع عام ٢٠١٢ وستشارك في تشغيله دول شمال أوروبا. وبالإضافة إلى التدريب، سيكون المركز بمثابة مركز للبحث والتطوير في مجال الأنشطة الجنسانية. وفي المرحلة الراهنة، تشارك فنلندا في أنشطة المركز عن طريق إرسال طلاب ومدربين.

١٦٠- وتواصل وزارة الداخلية ومركز إدارة النزاعات التابع لها تطوير أنشطة إدارة النزاعات المدنية، بما في ذلك مشاركة الشرطة في إدارة الأزمات الدولية. ويتألف فريق التسيير الشامل للقطاعات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ من ممثلين عن الوزارات وباحثين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية.

١٦١- وقبل اعتماد خطة العمل الوطنية القائمة على القرار ١٣٢٥ في خريف عام ٢٠٠٧، شكلت النساء نسبة ١٩ في المائة من الخبراء المكلفين بمهام مولتها فنلندا تتعلق بإدارة نزاعات مدنية. وجرت زيادة نسبة النساء بصورة هادفة. وفي عام ٢٠١١، ظلت نسبة النساء في صفوف الخبراء المكلفين بمهام عند حوالي ٣٥ في المائة. وهذه النسبة هي ضعف نسبة الخبراء من النساء اللاتي يعملن بتمويل من بلدان الاتحاد الأوروبي. وأصبح بالإمكان زيادة نسبة النساء بفضل عمليات التدريب وزيادة توظيف السيدات في هذا الميدان. وتستهدف خطة العمل المتعلقة بإدارة الأزمات إشراك المرأة بنسبة ٤٠ في المائة في جميع العمليات.

المادة ٩

١٦٢- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُدخل تعديلات على قانون الجنسية بشأن مسألة الاحتفاظ بالجنسية، ويُشار إلى التقارير الدورية السابقة فيما يتعلق بهذه المادة.

المادة ١٠

الحصول على التعليم، والتعلم مدى الحياة

١٦٣- تتيح جميع مراحل التعليم في فنلندا إمكانية التعلم مدى الحياة المكرسة كذلك في التشريعات المتعلقة بالتعليم التي كان آخرها قانون الجامعات (٢٠٠٩/٥٥٨). وبموجب هذا القانون، تتولى الجامعات النهوض بمسألة التعلم مدى الحياة في سياق الوفاء بواجباتها.

١٦٤- ويشكل تعليم الكبار جزءاً مهماً من عملية التعلم مدى الحياة. ويشارك في هذا الضرب من التعليم في فنلندا أكثر من نصف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٤ عاماً، أي ١,٧ مليون نسمة. ووفقاً للدراسات المتعلقة بتعليم الكبار، تشارك النساء بصورة أكثر فعالية من الرجال في هذا النوع من التعليم، أما كبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و ٦٤ عاماً فهم أقل مشاركة من بقية الفئات العمرية، علماً بأن النساء يشاركن بصورة أكبر من الرجال بالنسبة لجميع الفئات العمرية. وستُجرى الدراسة القادمة المتعلقة بتعليم الكبار في عام ٢٠١٢.

١٦٥- ولا تشير الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص الذين شاركوا في التدريب الرسمي إلى أي تراجع في نسبة النساء. فعلى سبيل المثال، لم تشهد الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ حدوث تغيير كبير في الإحصاءات المتعلقة بنسبة النساء والرجال الذين بدأوا التدريب الإعدادي المتعلق بالتدريب المهني التكميلي، فقد كانت الأعداد متساوية تقريباً. أما نسبة النساء اللاتي بدأن التدريب للحصول على شهادة من المعاهد الفنية كراشادات فقد تراوحت خلال الفترة ذاتها بين ٥٩,٤ في المائة و ٦٢,٨ في المائة (كانت النسبة ٦٢,٨ في المائة عام ٢٠١٠). وتفوق نسبة النساء اللاتي شرعن في الحصول على دراسات فنية متخصصة أو عليا نسبة الرجال بوضوح. أما في الجامعات المخصصة للكبار، وهي نمط خاص للجامعة المفتوحة، فكانت نسبة النساء ٧٦,٤ في المائة من مجموع الطلاب الذي بلغ ٢٥٨ ١٧ طالباً في عام ٢٠٠٩.

١٦٦- وفي عام ٢٠١٠، جرى تجديد صرف استحقاقات تعليم الكبار بالنسبة للموظفين والعاطلين عن العمل على حد سواء. فقد مُنح العاطلون عن العمل إمكانية متابعة الدراسة في البرامج الطوعية دون أن يفقدوا استحقاقات البطالة في حالة الاتفاق على ذلك في إطار خطة البحث عن العمل أو خطة التوظيف. وجرى الاستفادة من هذه الإمكانية في عام ٢٠١٠،

حيث انخرط ١٢ ٥٠٠ شخص في الدراسة، كانت نسبة النساء فيهم ٦٢ في المائة. ويُدعم برنامج التعلم مدى الحياة عن طريق تقديم التوجيه المستمر. وتتولى وزارة التعليم والثقافة ووزارة العمل والاقتصاد تسيير هذا التوجيه بوصفه خدمة عامة. وهناك تدابير تسيير ودعم مختلفة لمتابعة تقدم خيارات الدراسة والعمل المهني والتدريب. وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة التعليم والثقافة فريق عمل مشترك لوضع الأهداف الاستراتيجية للتعلم مدى الحياة. ومن مرتكزات عمل الفريق تحسين إمكانيات حصول جميع السكان على خدمات التوجيه.

التعليم الأساسي والمناهج الدراسية

١٦٧- هدف التعليم الأساسي هو توفير فرص تعليم متكافئة للجميع. ويولى الاهتمام في مجال التعليم لمختلف شرائح المتعلمين تبعاً لما يتمتعون به من استعداد وذكاء، بصرف النظر عن نوع الجنس. ويُعد الاهتمام بالطلاب وتقديم المشورة إليهم من العناصر المهمة للنهوض بالجوانب النوعية.

١٦٨- وثمة اختلافات طفيفة في مستويات التعليم بين السكان في مختلف أنحاء البلد. ووفقاً لدراسة تتعلق ببرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقييم الطلاب الدوليين (Pisa)، فإن الفوارق الإقليمية في نتائج التعلم، والفوارق القائمة على الخلفية الاجتماعية للطلاب قليلة في فنلندا مقارنة بالبلدان الأعضاء في المنظمة بشكل عام. كما أن الفوارق المتعلقة بالانحراط في التعليم التي تعزى إلى الخلفية التعليمية والوضع الاجتماعي للآباء قليلة في فنلندا مقارنة بغالبية البلدان الأوروبية الأخرى.

١٦٩- وتتضمن التشريعات المتعلقة بالتعليم أهدافاً قليلة جداً ترمي إلى تحسين المساواة في هذا الميدان. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشاريع النموذجية والتطويرية الرامية إلى تعزيز المساواة.

١٧٠- ووفقاً لتقييم نتائج التعلم، يتبين أن مهارات القراءة لدى الفتيات في سن التعليم الأساسي أفضل من مهارات الصبيان في السن ذاتها. وفيما يتعلق بالمهارات في مجالات العلوم والرياضيات وحل المسائل الرياضية، لا توجد بين الفتيات والصبيان فوارق كبيرة في نتائج التعلم. وبُذلت جهود على مدى عقود، عبر سياسة تعليمية، بغية تغيير مستوى المشاركة المختلف لدى النساء والرجال.

١٧١- وتبدأ الفوارق بين الجنسين فور انتهاء مرحلة التعليم الأساسي، حيث تشكل النساء الغالبية في مرحلة التعليم الثانوي العالي. وتكون التركيبة الجنسانية أكثر اتساقاً بشكل عام في مجالات التدريب المهني والتدريب الفني والجامعات مقارنة بمرحلة التعليم الثانوي العالي. وتشكل النساء أقلية إلى حد ما في الكليات.

١٧٢- وهناك ٢٥ تدبيراً للحد من التمييز في التعليم والتدريب اقترحتها الفريق العامل المعني بالحد من التمييز، الذي عينته وزارة التعليم والثقافة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩. وتعلق

أهداف هذه التدابير بجميع أشكال التدريب. ويتمثل الهدف المنشود في النهوض الفعال بالمساواة وعدم التمييز، والتخلص مما يحول دون تحقيق المساواة من ممارسات في المناهج الدراسية والتعليم والتوجيه وفي ثقافة العمل السائدة في المدارس (الملاحظات الختامية، الفقرة ٢٤). وتُوضع ممارسات التدريس في المدارس والمؤسسات التعليمية بحيث تدعم تعلم ونماء التلاميذ والطلاب بصورة متساوية وفردية مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية المتصلة بنوع الجنس. ويُمنح جميع الطلاب فرصاً متساويةً للحصول على المعلومات والمهارات المطلوبة في المجتمع وفي الحياة العملية. ويُقدم الدعم للفتيات والصبيان عن طريق التعليم والمشورة لكي يتمكنوا من اختيار المواد والدراسات والمهن على أساس الصفات ونقاط القوة والعوامل المحفزة لدى الشخص بصرف النظر عن نوع الجنس.

تدريب المعلمين

١٧٣- وفقاً للبرنامج الحكومي، جرى تنفيذ مشروع يتعلق بالمساواة والتوعية الجنسانية في مجال تدريب المعلمين في كافة الجامعات التي تقدم هذا النوع من التدريب (الملاحظات الختامية، الفقرة ٢٤). واكتمل تنفيذ هذا المشروع في آذار/مارس ٢٠١١. واشتمل المشروع على عدة أنواع من الأنشطة تضمنت: منهج تدريب المعلمين، وتجهيز المواد لأغراض التدريب، وتجهيز الدورات على شبكة الإنترنت لاستخدامها في تدريب المعلمين، وتنظيم التعليم التكميلي للمدري المعلمين وغيرهم من المعلمين، والبحوث المتعلقة بالمسائل والمعلومات ذات الصلة بالمساواة والتوعية الجنسانية. وجرى تناول أنشطة هذا المشروع أيضاً في حلقات التدريب الدولية المتعلقة بالتعليم. وجرى التعاون على الصعيد الدولي في إطار هذا المشروع الذي عُرضت أنشطته في حلقات دراسية دولية بشأن التعليم.

المادة ١١

القضاء على التمييز في الحياة العملية

حصة النساء في مختلف القطاعات

١٧٤- وفقاً لمعيار قياس المساواة لعام ٢٠١٠، كانت العديد من التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحقيق المساواة ناجحةً. وزاد عدد النساء بين المديرين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتضمنت البرامج الحكومية لزيادة تحسين الحياة العملية الآراء المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا تزال تظهر حالات تمييز تتعلق بجملة أمور منها الأجر والحمل والتوظيف.

١٧٥- وزادت نسبة النساء بصفة خاصة في هيئات صنع القرارات السياسية التي يتم اختيارها عن طريق الانتخابات العامة (انظر المادة ٧). وزادت نسبة النساء في الشركات التابعة للدولة ودُعم تطورهن الوظيفي في إدارة الدولة، وزاد تمثيل النساء على مستوى القيادة العليا في البلد

خلال السنوات القليلة الماضية. ولم تحدث هذه الزيادة في مجالات الحياة العامة الأخرى. ويُطبق في المجالس التنفيذية والأفرقة العاملة لإدارة الدولة الحكم الوارد في قانون المساواة (٢٠٠٥/٢٣٢) بشأن تحديد حصص للنساء. ووفقاً لهذا الحكم، ينبغي أن يحصل كل من الرجال والنساء على نسبة ٤٠ في المائة على الأقل ما لم توجد أسباب تستدعي خلاف ذلك.

١٧٦- وعلى مستوى البلديات، أدى الحكم المتعلق بتحديد الحصص إلى تعزيز المساواة الجنسانية. ومع ذلك، لا تزال المرأة تشكل أقلية على مستوى القيادة العليا المعنية باتخاذ القرار في البلديات، وبخاصة في مناصب رؤساء الأجهزة المختلفة ومناصب مديري البلديات. ومن جهة أخرى، تعد نسبة النساء جيدة في الهيئات الدنيا التي تدخل في نطاق تطبيق الأحكام المتعلقة بتحديد الحصص.

١٧٧- وحدث تقدم جيد في مجال تحقيق المساواة في الشركات المملوكة للدولة بفضل البرنامج المتعلق بزيادة نسبة النساء في هذه الشركات الذي نُفذ خلال فترات ولاية الحكومات الأخيرة. أما في الشركات التي لا تكون فيها صلاحيات الحكومة محدودة فيما يتعلق باتخاذ القرار، لا تزال نسبة النساء في المناصب القيادية متدنيةً. وزادت نسبة النساء في المجالس التنفيذية للشركات المسجلة في البورصة. فقد كانت حوالي ١٧ في المائة في عام ٢٠١٠ وبلغت ١٨,٧ في عام ٢٠١١.

١٧٨- ويقل تمثيل النساء بصورة واضحة في المجالس التنفيذية للنقابات. فنسبة النساء في ثلثي هذه المجالس تقريباً أقل من نسبتهم في عضويتها. وتتمتع النساء بأغلبية واضحة في المجالس التنفيذية للنقابات ذات الأغلبية النسائية في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات والرعاية الصحية، بيد أن هذه الأغلبية لا تزال غير متناسبة مع نسبة النساء في العضوية.

الفجوة في الأجور بين الجنسين

١٧٩- وفقاً للتقرير المتعلق بالمساواة، لا تزال الفجوة في الأجور بين الجنسين مسألة محورية في مجال المساواة في المجتمع الفنلندي. وتواصل الحكومات مع المنظمات المعنية بسوق العمل تنفيذ برنامج المساواة في الأجور الذي بدأته في عام ٢٠٠٦ ويستمر حتى عام ٢٠١٥، ويتمثل هدفه الرئيسي في تقليص هذه الفجوة من نسبة ٢٠ في المائة التي شهدتها عام ٢٠٠٦، بمعدل ٥ في المائة على أقل تقدير حتى عام ٢٠١٥. وقد كان التقدم بطيئاً في هذا المجال. وستشرع الحكومة في تنفيذ مشروع بحوث كبيرين توجهاً لتحديد التدابير اللازمة. وفي عام ٢٠١٠، كان متوسط الدخل الشهري للنساء ٨١,٨ في المائة من دخل الرجال، وقد بلغت هذه النسبة ٨٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ (انظر المرفق ١٣).

١٨٠- وتزداد الفجوة في الأجور تبعاً لسن الموظف وتبلغ ذروتها في أوساط الأشخاص الذين تجاوزوا الستين، حيث يصبح متوسط دخل المرأة ٧٥,٣ في المائة من دخل الرجل. وينطبق هذا الاتجاه التنازلي على كافة القطاعات، لكنه في مؤسسات الدولة والبلديات أقوى منه في

القطاع الخاص. وتزيد الفجوة في الأجور بصورة واضحة في أوساط الفئات العمرية التي يبدأ عندها تكوين الأسرة. فمتوسط عمر النساء لدى إنجاب المولود الأول هو ٢٨ سنة. وتستقر الفجوة في الأجور بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً عندما يكون الموظفون في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٣٥ و ٤٩ سنة، لكنها تبدأ في الزيادة مرة أخرى في أوساط الأشخاص من الفئة العمرية فوق سن الخمسين. وقد خصص مبلغ سنوي مقداره ١٠٠ ٠٠٠ يورو لبرنامج المساواة في الأجور للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. وخصص مبلغ مماثل لتوظيف العاملين في هذا المشروع.

١٨١- ولا توجد معلومات دقيقة عن دخل الأشخاص المنتمين إلى أقليات، كالأقليات الإثنية، نظراً لحظر تجميع إحصاءات متعلقة بالأجور على أساس إثني. ومع ذلك، يمكن تقدير أوضاع المهاجرين، وذلك على سبيل المثال عن طريق تحليل المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين تكون لغتهم الأم غير الفنلندية والسويدية والصامية، فمتوسط دخل الأشخاص الذين تكون لغتهم الأم واحدة من هذه اللغات الثلاث يزيد بنسبة ١٧ في المائة عن الأشخاص الآخرين. أما الفجوة في الأجور بين النساء الناطقات بلغة أجنبية والرجال الناطقين بواحدة من اللغات المحلية فتبلغ حوالي ٣٨ في المائة. كما أن مستوى دخل النساء الناطقات بواحدة من اللغات المحلية كلغة أم فهو أعلى بنسبة ١٧ في المائة تقريباً من دخل النساء اللاتي تكون لغتهن الأم لغة أجنبية. وتبلغ الفجوة في الأجور بين النساء والرجال الناطقين بلغة أجنبية كلغة أم حوالي ٢٥ في المائة. وتضع التقديرات في الاعتبار الأجور والدخل المتأتي من إقامة المشاريع على حد سواء. ولا يمكن مقارنة هذه البيانات بصورة مباشرة بمتوسط الدخل الشهري للموظفين المستخدم في برنامج المساواة في الأجور.

١٨٢- ويتضمن برنامج الحكومة أسلوباً جديداً لتعزيز المساواة في الأجور، وهو تحديداً الالتزام بتقديم الدعم عن طريق زيادة الإعانات المقدمة من الدولة، مثل تسويات الأجور في قطاع البلديات، مما يزيد من تنافسية الأجور في الوظائف التي تكون غالبية العاملين فيها من النساء. ويعتمد مقدار زيادة الإعانة على مدى تخصيصها بصورة جيدة لقطاعات تكون غالبية العاملين فيها من النساء المدربات، ولا تكون الأجور متناسبة مع مستوى متطلبات العمل. ولم تتضمن الاتفاقات المبرمة مع قطاع البلديات في عام ٢٠٠٧ تخصيص مبالغ مالية لتعديل الأجور، لأن زيادات الأجور في الوظائف التي تسيطر عليها النساء كانت أكبر إلى حد ما من الزيادات التي حصلت عليها فئات أخرى. وخصصت الحكومة مبلغاً سنوياً مقداره ١٥٠ مليون يورو لتحسين الأجور بالنسبة للوظائف التي تكون غالبية العاملين فيها من النساء في قطاع البلديات. كما أن الاتفاق المتعلق بالبلديات المبرم عام ٢٠١٠ قد خصص بعض الزيادات في الأجور للفئات المهنية ذات الأجور المتدنية نسبياً التي تكون غالبية العاملين فيها من النساء.

١٨٣- وإلى جانب دعم المبالغ المرصودة لتحقيق المساواة في الأجور في قطاع البلديات، سعت الحكومة جاهدة إلى جسر الفجوة في الأجور عن طريق تنفيذ برنامج المساواة في الأجور. ويعزز البرنامج جملة أمور منها استخدام نظم أجور منصفة ومشجعة، وزيادة تقييم

متطلبات العمل، والحد من الفوارق الجنسانية في سوق العمل، وزيادة نسبة النساء في المناصب القيادية، والحد من انتشار استخدام عقود العمل المؤقت، والتحسين النوعي والكمي لخطط المساواة في أماكن العمل، فضلاً عن التشجيع على التوزيع العادل للإجازات الأسرية بين الأبوين.

١٨٤- وتشكل خطط المساواة في أماكن العمل إحدى الأدوات المستخدمة على هذا الصعيد لتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين. ووفقاً لدراسة أُجريت بهذا الشأن، فإن ٦٢ في المائة من أماكن العمل التي أُجريت على وضع خطة لتحقيق المساواة قد كانت لديها خطة في السابق تتعلق بهذه المسألة، كما أن ٦٠ في المائة من أماكن العمل قد أجرت دراسات استقصائية تتعلق بمسألة الأجور. ولقد زاد عدد الخطط من هذا القبيل، بيد أنها بحاجة إلى تحسينها من حيث الشمول والنوعية. وتُحث أماكن العمل على وضع خطط لتحقيق المساواة وإجراء دراسات استقصائية للأجور، كما يوعز إليها بأن تنفذ هذه المسألة.

العمل بعقود محددة المدة أو بدوام جزئي أو بصفة مؤقتة

١٨٥- حدد التقرير المتعلق بالمساواة هدفاً يجعل من العمل بعقود مؤقتة أو بدوام جزئي في المستقبل قائماً على اختيار الموظف، مع الحد مما ينطوي عليه هذا الضرب من التوظيف من مساوئ. وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تراجع العقود المؤقتة، التي كثيراً ما تمتح للنساء، بيد أنها عاودت الازدياد في عام ٢٠١٠. وزادت عقود التوظيف المؤقت بالنسبة للنساء في سن الإنجاب على وجه الخصوص. واستمر السعي إلى تحسين شروط عقود العمل عن طريق إصدار تشريعات بهذا الشأن. وزادت نسبة التوظيف بدوام جزئي خلال السنوات الأخيرة بين الرجال والنساء على حد سواء، وتستأثر قطاعات الدولة والبلديات بالنصيب الأكبر نسبياً من عقود التوظيف بدوام جزئي. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة من يعملون بهذا النوع من العقود ١٨ في المائة من النساء و٨ في المائة من الرجال. وبالنظر إلى الضعف الذي يعترى سوق العمل، كان عدد العمال المؤقتين في عام ٢٠٠٩ الأقل منذ عام ١٩٩٧. وفي العام نفسه، بلغ مجموع الموظفين بعقود مؤقتة ٣١٠.٠٠٠ شخص، وكان ثلث النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٢٩ سنة وما يزيد قليلاً على خمس الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٣٤ سنة يعملون بعقود مؤقتة. وهناك أسلوب عمل جديد عن طريق وكالات التوظيف المؤقت. غير أن حجم هذا النوع من التوظيف أخذ في التراجع، وقد بلغ عدد المنخرطين فيه حوالي ٢٣.٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩، ويشكل هذا العدد نسبة ١ في المائة تقريباً من مجموع الموظفين.

عقود العمل الحكومية الخاضعة للتفاوض الجماعي

١٨٦- يعد مكتب الاستخدام الحكومي، الذي يعمل بالتعاون مع وزارة المالية، المسؤول عن الاتفاقات الجماعية ورصدها لفائدة الحكومة بوصفها الجهة صاحبة العمل. ويشارك المكتب بصورة منتظمة في اجتماعات مائدة مستديرة مشتركة تعقدتها منظمات سوق العمل بشأن المساواة. وفي إطار هذه الاجتماعات، تمكنت منظمات سوق العمل بصورة مشتركة من تعزيز المساواة في سوق العمل الفنلندية منذ تسعينيات القرن المنصرم. وشارك المكتب في تنفيذ البرنامج الإطاري للاتحاد الأوروبي المتعلق بالمساواة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وذلك بصفته عضواً في المركز الأوروبي لأصحاب العمل والمؤسسات المقدمة للخدمات العامة.

١٨٧- وتتعاون الأطراف المتفاوضة الرئيسية في قطاع الدولة من أجل النهوض بالمساواة في أماكن العمل التابعة للدولة في المفاوضات وفي إطار الأفرقة العاملة المستقلة المعنية بالمساواة على حد سواء، وتشترك في تعيينها الأطراف المعنية بكل فترة تفاوضية. وخلال فترة التفاوض الراهنة، تتولى النقابات الرئيسية واتحادات أصحاب العمل رصد وتقييم تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الوكالات التابعة للدولة، وتجمع الإحصاءات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال المساواة وترصد برنامج المساواة في الأجور في القطاع الحكومي. وتقيم الأطراف ما يترتب على الاتفاقات الجماعية من نتائج تتعلق بالجوانب الجنسانية بالنسبة للموظفين العموميين والموظفين على المستويين المركزي والمحلي. وجرى أيضاً تعزيز المساواة في الأجور عن طريق تخصيص مبالغ مستقلة في إطار الاتفاقات الجماعية بغرض تحقيق المساواة والأجور المتساوية، وكذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لتحسين المساواة في الأجور بين الجنسين بفضل الزيادات الأخرى التي أُنقِصَ عليها. وروعت أيضاً المساواة الجنسانية والتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية لدى التفاوض بشأن إدخال تعديلات على أحكام الاتفاقات المتعلقة بالإجازات الأسرية.

التطور الوظيفي للمرأة

١٨٨- حظي التطور الوظيفي للمرأة في إدارة الدولة باهتمام خاص في إطار السياسة المتعلقة بتحقيق المساواة. وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدوث زيادة ملحوظة في نسبة النساء المديرات في إدارة الدولة. وكان هذا التقدم سريعاً على وجه الخصوص منذ عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٨، أنشئ فريق عامل لتعزيز التطور الوظيفي للمرأة في قطاعات الدولة. وتضمن التقرير الذي أعده هذا الفريق العامل مقترحات عملية لتعزيز المسار الوظيفي للمرأة، كما أصدر كتيباً بعنوان "السيد المدير، احرص على تشجيع المرأة على الوصول إلى القمة!"، وسيولى الاهتمام في المستقبل لمرحلة دخول المرأة إلى سوق العمل، إذ تشير الدراسات إلى الأهمية الحاسمة لهذه المرحلة بالنسبة لتطور المسار الوظيفي للنساء وتحسن أجورهن لاحقاً.

انخراط المرأة في مجال إقامة المشاريع

١٨٩- أدرجت في كل من البرامج الحكومية والتقارير المتعلقة بالمساواة مسألة زيادة انخراط المرأة في مجال إقامة المشاريع. وتحظى المرأة بنسبة عالية في هذا المجال حيث تحتل المرتبة الثالثة على نطاق بلدان الاتحاد الأوروبي. وغالباً ما تمارس الشركات المملوكة لنساء نشاطها في مجالي الخدمات والبيع بالتجزئة. ووفقاً للنساء صاحبات مشاريع الأعمال التجارية، ثمة مشكلة تتعلق بالإجازات الأسرية. وتحصل النساء على دعم في مجال إقامة المشاريع يشمل الحصول على قروض لبدء المشاريع التجارية.

أوضاع المهاجرين وغيرهم من أفراد فئات الأقليات في الحياة العملية

١٩٠- في إطار التقرير المتعلقة بالمساواة، التزمت الحكومة بالسعي إلى التأثير في السلوكيات المجتمعية لجعلها أكثر إيجابية تجاه أفراد مختلف فئات الأقليات، وبتحسين الإمكانيات الفعلية لتوظيفهم. ويتطلب هذا الأمر كذلك تحديد المشكلات الخاصة والتدخل الفعلي لمواجهة التمييز في الحياة العملية.

١٩١- وتمكنت فنلندا من توظيف ٦٠ في المائة تقريباً من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين بلغوا سن العمل، وهي نسبة دون المتوسط الأوروبي. واضطلع القطاع العام بدور رئيسي في توظيف الشباب ذوي الإعاقات. ويؤدي تكييف ظروف العمل وتعزيز تدابير الدعم القائمة دوراً محورياً في تذليل العقبات المتعلقة بحصول هؤلاء الأشخاص على العمل.

١٩٢- ولا تتوفر معلومات دقيقة عن نسبة نساء الروما في التعليم والحياة العملية. واستناداً إلى الدراسات التي أجريت بهذا الشأن، يمكن القول بأن معدل البطالة في أوساطهن أعلى مما هو عليه بالنسبة لسائر السكان. وتشير دراسة أجريت في عام ٢٠٠٨ إلى أن العقبات التي تحول دون توظيف نساء الروما تكمن في تدني المستوى التعليمي، والافتقار إلى التدريب المهني، وقلة الخبرة العملية، فضلاً عن الصور النمطية السلبية والتمييز. وجرى تعزيز توظيف الروما بعدة وسائل منها مشاريع التوظيف التي حققت نجاحاً نسبياً في هذا المجال، لكن التحدي المطروح يكمن في أن التوظيف يكون بعقود محددة المدة أو قصيرة الأجل. ويمكن تحسين وضع وتوظيف نساء الروما عن طريق تعزيز مشاركتهم في برامج تؤهلهم للحصول على شهادات.

١٩٣- ويبلغ معدل البطالة في أوساط الأشخاص المنحدرين من أسر مهاجرة حوالي أربعة أضعاف معدلها بين السكان. ويؤدي تدني المستوى التعليمي للنساء اللاجئات إلى مفارقة مشكلة حصولهن على العمل. كما أصبحت نظرة أصحاب العمل والربائين لطريقة لبس النساء، لا سيما المسلمات، تطرح عقبة أمام توظيفهن. وثمة عقبات تحول أيضاً دون توظيف المهاجرات تكمن في قواعد السلوك الخاصة بفئات الأقليات.

التوظيف

١٩٤- استمر ارتفاع معدل التوظيف حتى عام ٢٠٠٩ حيث بلغت النسبة ٦٨ في المائة للنساء و٦٩ في المائة للرجال. ولا يختلف معدل التوظيف بصورة كبيرة بين النساء والرجال، غير أن هناك اختلافات كبيرة بين مختلف الفئات العمرية. ففي عام ٢٠٠٨، كان الفرق ١٠ في المائة بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ سنة و١٥ في المائة بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٣٤ سنة. ويعود السبب في هذا الفرق إلى أن النساء غالباً ما يبقين في المنازل لرعاية الأطفال. كما أن مستوى البطالة في أوساط الأمهات الوحيدات أعلى بكثير مقارنة بالنساء الأخريات، ويكون مستواهن التعليمي متدنياً. وكان معدل بطالة النساء أعلى من الرجال بالنسبة للفئة العمرية بين ٢٥ و٥٤ سنة، في حين كانت البطالة في أوساط الرجال أكبر بالنسبة للأشخاص فوق سن ٥٥ سنة. ويعمل ٤٠ في المائة من النساء و١٤ في المائة من الرجال في القطاع العام، وتبلغ نسبة النساء ثلث العاملين في البلديات. وتشارك النساء بصورة أكبر من الرجال في وضع تدابير سياسات التوظيف الرامية إلى تحسين التوظيف والحد من البطالة.

الضمان الاجتماعي

معاش الضمان

١٩٥- يشمل المعاش القانوني في فنلندا المعاشات التقاعدية المرتبطة بالرواتب والمعاشات الوطنية. والغرض من المعاشات التقاعدية المرتبطة بالرواتب هو المحافظة إلى حد معقول لدى التقاعد على مستوى الدخل الذي حققه الشخص خلال حياته العملية. أما المعاش الوطني فالغرض منه هو ضمان الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق بالنسبة للمتقاعدين الذين تكون معاشاتهم التقاعدية المرتبطة بالرواتب قليلة بسبب قصر مدة الخدمة أو تدني مستوى الرواتب التي كانوا يتقاضونها، أو المتقاعدين غير المؤهلين أصلاً للحصول على معاشات تقاعدية مرتبطة بالرواتب. فيتكون راتب التقاعد إجمالاً من المعاش التقاعدي المرتبط بالراتب والمعاش الوطني.

١٩٦- وفي ١ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمدت فنلندا استحقاقاً جديداً هو معاش الضمان الذي يرمي إلى زيادة المعاشات الأصغر لكي تصل إلى مستوى معقول. ويدفع معاش الضمان إلى الشخص الذي يكون إجمالي راتبه التقاعدي أقل من معاش الضمان. وعليه، يؤمن هذا المعاش مستوى دخل معقول للأشخاص الذين يحصلون على معاش وطني فقط، أو لمن يحصلون على معاش وطني بالإضافة إلى معاش تقاعدي زهيد. ويتقاضى معاش الضمان أيضاً المهاجرون القليل معاشهم التقاعدي، بسبب المدة القصيرة التي عاشوها في فنلندا أو تدني الأجر التي كانوا يحصلون عليها، إلى درجة قد تضطرهم إلى طلب الحصول على دعم للدخل. وتبلغ القيمة الإجمالية لمعاش الضمان ٦٨٧,٧٤ يورو في الشهر تُعدل تبعاً لتغير مؤشر المعاشات الوطني.

١٩٧- ومن المؤهلين للحصول على معاش الضمان، الأشخاص فوق سن الثانية والستين الذين يحصلون على معاش شيخوخة، وكذلك الأشخاص فوق سن السادسة عشرة الذين يحصلون على معاش إعاقة. ويحق للمهاجر الحصول على هذا المعاش إذا كان من ذوي الإعاقة، وفقاً لمفهوم قانون المعاشات، أو بلغ الخامسة والستين. وتتوقف قيمة معاش الضمان على قيمة المعاش القانوني الذي يتقاضاه الشخص في فنلندا أو من أي بلد آخر. وعموماً، يُشترط عادة أن يكون المستفيد قد عاش في فنلندا لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد سن السادسة عشرة. ويؤدي معاش الضمان إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء ذوات الدخل المتدني على وجه الخصوص. وتشير التقديرات إلى أن النساء يشكلن نسبة ٦٥ في المائة من المستفيدين من معاش الضمان.

التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية

١٩٨- يشكل التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية جزءاً من سياسة المساواة منذ أمد بعيد. ومن الأهداف الأساسية المنشودة توزيع الإجازات الأسرية بصورة متساوية بين الأبوين. وجرى عدة مرات زيادة التعويضات التي تدفع لأصحاب العمل لتغطية تكاليف إجازات الأبوة. وفي الوقت الراهن، تمت تسوية غالبية التكاليف التي تكبدها أصحاب العمل بسبب هذه الإجازات. كما جرى تعديل نظام الإجازات الأسرية لكي يُراعى تنوع الأسر، مثل الأسر المتبنية وحالة أحد الوالدين الذي لا يعيش مع الطفل تحت سقف واحد. كما مُنح الحق في الإجازات الأسرية للأشخاص الذين يعيشون في إطار معايشة مسجلة. وكانت الحلول التي تقدم فيما يتعلق بالتوفيق بين الحياة الأسرية والعملية تقتصر على الوالدين اللذين يعولان أطفالاً صغار السن أو في سن المدرسة. وثمة وعي متزايد بالحاجة إلى حلول تتسم بالمرونة من أجل التوفيق بين المجالين بالنسبة لفئات أخرى. فعلى سبيل المثال، هناك عدد متزايد من الأشخاص في سن العمل يقدمون الرعاية لأبائهم إلى جانب مسؤولياتهم الوظيفية.

١٩٩- وفي واقع الأمر، تواجه المرأة صعوبات أكثر من الرجل في التوفيق بين الحياة الأسرية والعملية. ولهذا السبب، بُذلت جهودٌ لمعالجة التوزيع غير المتوازن للمسؤوليات الأسرية. وجرى تعديل للدستور دخل حيز النفاذ في بداية عام ٢٠١٠ جرى بموجبه زيادة الفترة القصوى لما يُسمى "شهر الأب" إلى ستة أسابيع، وزادت الاستفادة من هذه الإجازة بنسبة تجاوزت ١٠ في المائة في السنة، حيث يستفيد الآباء من إجازة الأبوة وشهر الأب حال ولادة الطفل على وجه الخصوص. وبالرغم من التطورات الإيجابية، استخدمت الأمهات ٩٣ في المائة من هذه الإجازات في عام ٢٠٠٩. ولا يزال كثير من الآباء يشعرون بوجود نظرة سلبية تجاه الاستفادة من الإجازات الأسرية.

٢٠٠- وفي بداية عام ٢٠٠٩، رُفِع الحد الأدنى للبدل اليومي الذي يُدفع للآباء. واستفادت من هذا التعديل على وجه الخصوص النساء اللاتي لا يحصلن على بدل معيشة يومي على أساس الراتب، مثل الطالبات. وفي بداية العام نفسه جرت زيادة بدل الرعاية المتريية للطفل

وبدل الرعاية النهارية الخاصة في الحضانات. وفي بداية عام ٢٠١٠، جرت زيادة بدل الرعاية الجزئية المقدم للآباء الذين يعملون بدوام جزئي بسبب رعاية طفل، وذلك لتعويضهم بصورة أفضل عن خسارة الدخل الناتجة عن تقليل ساعات العمل. وسيكون الحد الأدنى لإعانة الأبوة، وإعانة الطفل، وبدل الرعاية المنزلية مرتبطاً بمؤشر المعاشات الأساسي اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١١. وتصب معظم التعديلات في مصلحة الأسر التي لديها أطفال صغار.

٢٠١ - وتضمن تقرير الفريق العامل المعني بإجازات الأبوة الصادر في آذار/مارس ٢٠١١ تحليلاً لمسألة إجراء إصلاح أشمل لنظام إجازة الأبوة، وتشجيع الآباء على زيادة الاستفادة من الإجازات الأسرية، فضلاً عن تحسين التعويض عن التكاليف التي يتكبدها أصحاب العمل. وقدم الفريق العامل مقترحات لزيادة حصة الأب وتوزيع المسؤوليات الأسرية بصورة أكثر إنصافاً. وحلل الفريق العامل سبباً بديلة لتعويض أصحاب العمل عن تكاليف إجازات الأبوة. والغرض من هذه المقترحات هو تعزيز وضع المرأة في سوق العمل ودعم تطورها الوظيفي. وتهدف الحكومة إلى زيادة الإجازات المخصصة للآباء وجعل استفادتهم من إجازات الأبوة أكثر مرونة، والتمكين من توفير الرعاية المنزلية للأطفال عن طريق تقديم الدعم المتمثل في بدل الأبوة لفترة أطول مما هو عليه في الوقت الراهن.

المادة ١٢

النهوض بالأوضاع الصحية

التدخين والمسكرات

٢٠٢ - في عام ٢٠١٠، كان ٢٠ في المائة من السكان البالغين يدخنون بشكل يومي. وكان ١٦ في المائة من النساء و٢٣ في المائة من الرجال يدخنون بشكل يومي. وهناك نسبة ٦ في المائة من الفنلنديين تدخن أحياناً. وبالنسبة للفئة العمرية من الذكور بين سن ١٥ و٢٤ عاماً، كان ١٧ في المائة يدخنون بشكل يومي و٦ في المائة يدخنون أحياناً. وكانت النسبة المقابلة في أوساط النساء من الفئة العمرية نفسها ١٨ في المائة و٨ في المائة. وفي العام نفسه، كانت نسبة ٧٩ في المائة من النساء الفنلنديات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٤ عاماً غير مدخنات، في حين بلغت النسبة لذات الفئة العمرية من الرجال ٧١ في المائة. وبقيت نسبة التدخين في أوساط النساء على حالها منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، بيد أنها تراجعت خلال السنوات الأخيرة. وهناك نسبة ١ في المائة من النساء في الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ عاماً يستخدمن السعوط أحياناً.

٢٠٣ - ووفقاً لدراسة أجراها المعهد الوطني للصحة والرفاه، تضاعف استهلاك الكحول ست مرات في أوساط النساء وبلغ ضعفي ما كان عليه في أوساط الرجال خلال الأربعين سنة الماضية. وجاء في الكتاب المعنون (Suomi juo - المشروبات الفنلندية)، الذي استند

إلى الدراسة المتعلقة بعادات تناول المشروبات الكحولية في البلد، أن استهلاك المشروبات الكحولية زاد من ١٢ في المائة إلى ٢٦ في المائة في أوساط النساء. وانخفضت نسبة النساء اللاتي لا يتناولن هذه المشروبات من ٤٠ في المائة إلى ١٠ في المائة خلال الأربعين سنة الماضية. وغالبية هؤلاء النساء في الفئة العمرية بين سن ٥٠ و ٦٩ عاماً. وزادت نسبة النساء اللاتي يتناولن المشروبات الكحولية أسبوعياً من ١٠ في المائة إلى الثلث. وحدثت الزيادة الأكبر فيما يتعلق بتناول كميات كبيرة من هذه المشروبات، أي تناولها ثماني مرات أو أكثر. وتناول المشروبات الكحولية في أوساط الأشخاص في الفئة العمرية بين ٣٠ و ٤٩ عاماً غالباً ما يكون أسبوعياً أو في الكثير من الأحيان، أما أشخاص الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٩ فهم الأقل تناولاً للمشروبات الكحولية. ومع ذلك، غالباً ما يتناول الأشخاص الأصغر سناً كميات أكبر مقارنة بأشخاص الفئتين العمريتين بين ٣٠ و ٤٩ أو ٥٠ و ٦٩. وقد تُعزى زيادة استهلاك الكحول في أوساط النساء خلال العقود الأربعة الماضية إلى جملة أمور منها تعزيز المساواة، وتوسع العلاقات الشخصية خارج إطار المنزل والأسرة، فضلاً عن زيادة حرية التنقل في أوقات الفراغ وإمكانية الحصول على النقود. وأدى التغيير الذي طرأ على استهلاك النساء للكحول إلى تغيير في ثقافة تناول هذه المشروبات فزاد استهلاكها في المنازل على وجه الخصوص. ومع أن النساء يتناولن المشروبات الكحولية أكثر مما مضى، فهن الأكثر معاناةً من تناول الغير لهذه المشروبات. فخلال فترة الإثني عشر شهراً السابقة للدراسة الاستقصائية، ذكر نصف النساء تقريباً أنهن أصبحن بالذعر من أشخاص كانوا في حالة سكر في الشوارع، في حين تعرض ربع الرجال لهذا الموقف.

الصحة العقلية وتعاطي العقاقير المخدرة في أوساط الشباب

٢٠٤- ينص قانون رعاية الطفل (٢٠٠٧/٤١٧)، الذي دخل حيز النفاذ في بداية عام ٢٠٠٨، على إلزام البلديات بتنظيم خدمات الأخصائيين النفسيين المدرسين والمرشدين المدرسين كجزء من الأنشطة الوقائية المتعلقة برعاية الطفل. ويلزم القانون سلطات البلديات بالتعاون فيما بينها من أجل توفير الدعم المبكر والنهوض برعاية الأطفال والشباب.

٢٠٥- والغرض من المرسوم الصادر عن الحكومة بشأن المراكز الصحية للطفولة والأمومة، والرعاية الطبية للطلاب، وكذلك الرعاية الوقائية في مجال طب الأسنان للأطفال والشباب (٢٠١١/٣٣٨)، هو تكثيف الكشف المبكر عن أي اختلال في الصحة العقلية وتعاطي العقاقير المخدرة، فضلاً عن تكثيف تدابير الدعم وإحالة الأشخاص إلى العلاج. ويهدف المرسوم أيضاً إلى تعزيز أساليب الحياة الصحية والصحة العقلية. ويتضمن أحكاماً بشأن التدخل فيما يتعلق بالتغذية وتسلط الأقران، ويلزم السلطات بإيلاء اهتمام للصحة العقلية وتعاطي العقاقير المخدرة بالنسبة لآباء الأطفال والشباب.

٢٠٦- وينص قانون الرعاية الصحية (٢٠١٠/١٣٢٦)، الذي دخل حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ٢٠١١، على إلزام البلديات بتنظيم خدمات مراكز الرعاية الصحية للطفولة والأمومة، فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية للطلاب، وذلك بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى. وتشمل التوعية الصحية والفحوص التي تعزز الصحة العقلية والمهارات الحياتية أيضاً الشباب غير المشمولين بالرعاية الصحية المدرسية أو الوظيفية. والغرض من الفحوص الطبية هو تعزيز الصحة العقلية والتكيف. ويشدد قانون الرعاية الصحية على ضرورة حصول الأطفال والشباب دون إبطاء على خدمات الرعاية العقلية. ووفقاً للقانون، ينبغي تقييم حاجة الأشخاص دون الثالثة والعشرين إلى الرعاية في غضون ستة أسابيع، كما ينبغي أن يحصلوا على الرعاية المطلوبة في غضون ثلاثة أشهر.

٢٠٧- وبذلت جهوداً لتحسين رصد الصحة العقلية وتعاطي العقاقير المخدرة في أوساط الشباب. أما نطاق المسح الصحي المدرسي الذي عادة ما يشمل المدارس الابتدائية والثانوية والثانوية العليا، فقد جرى توسيعه في بداية عام ٢٠٠٨ ليشمل مؤسسات التعليم المهني الثانوية العليا. ويتضمن المسح مؤشراً لتحديد الإصابة بالاكتئاب.

٢٠٨- وتعرض الخطة الوطنية للصحة العقلية وتعاطي العقاقير المخدرة لعام ٢٠٠٩ المبادئ التوجيهية لتطوير الأعمال المتعلقة بهذا المجال بحلول عام ٢٠١٥. أما الأنشطة المماثلة على صعيد البلديات فتُنَفَّذ في إطار بيئة الحياة اليومية للأطفال والشباب مثل المنزل ومؤسسات الرعاية النهارية والمدارس.

٢٠٩- ويتضمن البرنامج الوطني لتطوير الرعاية الاجتماعية والصحة العديد من المشاريع الرامية إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى الأطفال والشباب. وتشير نتائج دراسة المتابعة الأولية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى أن فئة الشباب المستهدفة قد شهدت حدوث تحسن كبير من الناحية الإحصائية في مجالات شملت المزاج العام، وأعراض القلق، ونوعية الحياة، وأعراض خطر الإصابة باضطرابات عقلية.

٢١٠- وتشكل التساؤلات المطروحة بشأن الصحة العقلية للتلاميذ تحدياً بالنسبة لكل من خدمات الرعاية الصحية المدرسية وخدمات رعاية الأطفال في مؤسسات التعليم الأساسي. والغرض من التثقيف الصحي هو تعزيز المعارف التي تدعم صحة ورفاه الطلاب وأمنهم. ويقدم التثقيف الصحي إلى التلاميذ اعتباراً من الصف التاسع.

٢١١- ووفقاً لدراسة استقصائية للصحة المدرسية شملت تلاميذ الصفين الثامن والتاسع، ذكر ١٣ في المائة تقريباً من التلاميذ في هذه الفئة العمرية أنهم عانوا من حالة اكتئاب حاد أو متوسط خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠. ولا تزال الفتيات أكثر تعرضاً من الفتيان للإصابة بمخاطر الاكتئاب. ويكون الفتيان أكثر تعرضاً من الفتيات للإصابة بمشاكل الاضطرابات العقلية في فترة الشباب الباكر وينعكس الأمر بعد ذلك فتُصاب الفتيات أكثر من الفتيان.

٢١٢- وتعاني النساء بصورة متزايدة من الاضطرابات المتعلقة بالتغذية، بيد أن هناك اختلافات كبيرة على الصعيد الإقليمي في معالجة هذه المشكلة.

٢١٣- وهناك تزايد في تعاطي العقاقير المخدرة في أوساط الفتيات، ويتوقف الاتجاه التنازلي لتناول الكحول خلال الحفلات الصاخبة عند الفئة العمرية بين ١٤ و١٦ سنة. وقد تبين خلال فترة الدراسة التي امتدت لثلاثين عاماً أن تناول المشروبات الكحولية في هذه المناسبات هو الأعلى بين الفتيات في سن الثامنة عشرة.

٢١٤- وتراجع معدل الانتحار في أوساط الشباب الفنلنديين دون الثامنة عشرة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، زادت معدلات الانتحار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ في أوساط الفتيات والفتيان على حد سواء. وكان المعدل أعلى بين الفتيات بشكل خاص مقارنة بالمعدلات العالمية. ووفقاً لدراسة استقصائية بشأن الضحايا من الأطفال نُشرت عام ٢٠٠٨، يتعرض الفتيان لعنف أكبر نسبياً خارج المنزل وبين الأصدقاء، في حين تتعرض الفتيات لمزيد من العنف في المنازل.

رعاية التلاميذ

٢١٥- جرى تعديل قانون التعليم الأساسي فيما يتعلق بتقديم الرعاية للطلاب ومراعاة سرية البيانات وكيفية معالجتها (٦٤٢/٢٠١٠). وتم في إطار التعديلات تحسين ظروف عمل خدمات الرعاية الاجتماعية للطلاب التي تهتم بالشروط الأساسية اللازمة لتعليم الأطفال والشباب، فضلاً عن اهتمامها بالرفاه البدني والنفسي والاجتماعي للطلاب. وترمي أنشطة الرعاية الاجتماعية للطلاب إلى تهيئة بيئة تعليمية مدرسية آمنة، وحماية الصحة العقلية، ومنع الإقصاء، وتعزيز رفاه المجتمع المدرسي، فضلاً عن التدخل المبكر لمعالجة المشكلات.

٢١٦- وفي عام ٢٠٠٧، شرعت وزارة التعليم والثقافة في اتخاذ تدابير لتطوير الرعاية الاجتماعية للطلاب. ومُنحت البلديات والمناطق إعانات من الدولة من أجل تطوير نوعية وهاكل الخدمات في مجال الرعاية الاجتماعية للطلاب. وتسعى الوزارة بشكل خاص، عن طريق هذه الأنشطة التطويرية، إلى تعزيز النماذج الوقائية ودعم التعاون بين مختلف أفرع الإدارات من أجل تأمين رفاه الأطفال والشباب، فضلاً عن دعم تنفيذ المناهج في البلديات.

٢١٧- واشترك منظمو التعليم والتدريب في تطوير نماذج عملية من أجل تحسين الخدمات الصحية الشاملة للتلاميذ والطلاب. ومن المهم التعاون مع الآباء.

كبار السن والمصابون باضطرابات الذاكرة

٢١٨- ثمة تراجع مستمر في الفجوة في العمر المتوقع بين النساء والرجال. وتشكل النساء غالبية كبار السن، وتبلغ نسبتهم ٧٥ في المائة من زبائن الخدمات المخصصة لهم. وبالنسبة لجميع الفئات العمرية، تستقبل الخدمات المخصصة لكبار السن أعداداً أكبر من النساء اللاتي يعانين من أعراض الإصابة بالخرف مقارنة بالرجال. ومن المهم مستقبلاً إيلاء الاهتمام للاختلافات الجنسانية فيما يتعلق بالأشخاص المصابين باضطرابات الذاكرة.

الصحة أثناء الحمل

٢١٩- تتولى مراكز الرعاية السابقة للولادة الرصد الشامل لصحة ورفاه الحوامل. وتستفيد جميع النساء في فنلندا تقريباً من الخدمات المجانية في مجال الأمومة التي يوفرها نظام الرعاية العام. وهناك قليل من النساء اللاتي يستخدمن مرافق الرعاية الخاصة. ويستلزم الحصول على منحة الأمومة قيام الحامل بزيارة مركز أمومة أو طبيب قبل الأسبوع السادس عشر للحمل. ومهمة مركز الأمومة هي ضمان وتعزيز صحة ورفاه المرأة الحامل والجنين والمولود، وكامل الأسرة التي تتوقع قدوم مولود جديد. وخلال فترة الحمل الذي يسير على نحو طبيعي، تزور الحامل مركز الأمومة بين ١٢ و ١٥ مرة ويجري الكشف عليها من قبل طبيب مرتين أو ثلاث مرات. وتحصل الأم على فرصة لفحص الكروموسومات والعيوب الخلقية للجنين أثناء فترة الحمل، وذلك وفقاً لبرنامج الفحص الوطني. ويجري حالياً تحديث التوصيات التي وجهتها الإدارة الوطنية لصحة الأمومة في عام ١٩٩٩ إلى العاملين في ميدان الرعاية الصحية.

٢٢٠- واستقر متوسط عمر الإنجاب لدى النساء في فنلندا عند ٣٠ سنة منذ وقت طويل (على مدى ١,٣٠ سنة حتى عام ٢٠١٠). وكانت نسبة ولادات النساء بعد سن الخامسة والثلاثين ١٨ في المائة من مجموع الولادات في عام ٢٠١٠. وكانت واحدة من كل ثلاث نساء وضعن مواليدهن تعاني من زيادة الوزن (مؤشر كتلة الجسم فوق ٢٥). وكانت نسبة النساء المدخنات خلال فترة الحمل عالية على غرار ما كانت عليه في ثمانينيات القرن المنصرم، أي ١٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، ذكر ما يزيد قليلاً عن ثلث الحوامل المدخنات أنهن قد أقلعن عن التدخين. وكانت النسبة المقابلة هي ١١ في المائة في بداية تسعينيات القرن المنصرم.

٢٢١- ونسبة الوفيات قبل أو بعد الولادة مباشرة متدنية في فنلندا إذ تبلغ ٤,٠ لكل ١٠٠٠ ولادة. وظلت نسبة الولادات بعمليات قيصرية على ذات المستوى في عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١٦,٣ في المائة من جميع الولادات.

٢٢٢- واستمر انخفاض حالات إنهاء الحمل في عام ٢٠١٠، إذ بلغ مجموع هذه الحالات ٢٤٢ ١٠ حالة، أي أقل بنسبة ٢ في المائة عن العام السابق. وكان المعدل ٨,٨ حالات إنهاء حمل لكل ١٠٠٠ امرأة بين سن ١٥ و ٤٩ عاماً. وانخفض المعدل بنسبة أكبر خلال النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى تراجع معدلات إنهاء الحمل بين النساء دون سن العشرين. ولا يزال المعدل الأعلى لهذه الحالات بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاماً.

الأمراض المنقولة عن طريق الجنس

٢٢٣- تنتشر الإصابة بمرض الكلاميديا بين الشباب. وقد تراجعت معدلات الإصابة بهذا المرض منذ عام ٢٠٠٢. وشهد عام ٢٠١٠ تسجيل ٨٢٥ ١٢ إصابة جديدة، أي أقل من الإصابات الجديدة في عام ٢٠٠٩ التي بلغت ٣١٧ ١٣ إصابة. وتبلغ نسبة النساء ٥٩ في المائة

من مجموع المصابين، وتكتشف غالبية الإصابات في أوساط النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً (٧٣ في المائة)، والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٩ عاماً (٦٦ في المائة). وكما هو الحال في السنوات الماضية، كان عدد الإصابات في أوساط الأشخاص دون سن العشرين أكبر بكثير بين النساء (٢٤٤٩ إصابة) مقارنة بالرجال (٧١٩ إصابة).

٢٢٤- واستمر ازدياد حالات الإصابة بمرض السيلان في عام ٢٠١٠ مقارنة بالسنوات الماضية. وتم تبليغ السجل الوطني للأمراض المعدية بحدوث ٢٥٧ حالة إصابة كانت نسبة ٧٥ في المائة منها بين الرجال. وتحدث غالبية الإصابات (٧٩ في المائة) في أوساط الأشخاص في الفئة العمرية بين ١٥ و ٣٩ عاماً. وحدثت نسبة ٤٢ في المائة من الإصابات في الخارج، وكانت غالبيتها من تايلند (٤٥ حالة).

٢٢٥- وفي عام ٢٠١٠، أُبلغ عن ٢٠٩ حالات إصابة بمرض الزهري، وهي ذات النسبة تقريباً التي سُجلت في عام ٢٠٠٩. وكانت نسبة ٦٤ في المائة من الإصابات بين الرجال. واكتُشفت معظم الحالات (٦٨ في المائة) بين الأشخاص في الفئة العمرية بين ٢٥ و ٥٤ عاماً.

٢٢٦- وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية ١٨٨ حالة، بزيادة ١٠ حالات عن العام السابق، وهو نفس عدد الإصابات الذي بلغ الذروة في عام ٢٠٠٦. وتم اكتشاف ٧٠ في المائة من الإصابات بين الرجال و ٣٠ في المائة بين النساء. وبنهاية عام ٢٠١٠، اكتُشفت ٢٧٧٨ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في فنلندا. وارتفع عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس: فقد كان عدد الإصابات المؤكدة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أعلى بأكثر من ٦٠ في المائة من جميع الإصابات المؤكدة في فنلندا. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس بسبب العلاقات الجنسية بين الجنسين والعلاقات الجنسية بين المثليين.

المادة ١٣

٢٢٧- فيما يتعلق بهذه المادة، يُشار إلى التقارير الدورية السابقة.

المادة ١٤

التنمية الريفية

٢٢٨- يشكل اختلال التركيبة الجنسانية، وبخاصة هجرة النساء المتعلقات من المناطق النائية، أحد العقبات التي تحول دون تحقيق تنمية إقليمية متوازنة في فنلندا. ويرتبط تعزيز المساواة الجنسانية بقدرة الأقاليم على المنافسة والجذب عن طريق توازن التركيبة السكانية وتوفير الوظائف وأنشطة الأعمال التجارية والخدمات.

٢٢٩- ويتألف برنامج السياسة الريفية الشامل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ من ١٥ مبدأً توجيهياً استراتيجياً وتدابير لتنفيذها. وتضطلع البلديات بدور هام في تنفيذ السياسات. ويتعلق الكثير من هذه السياسات بأنشطة الأفراد بصورة مباشرة، أما التدابير فيكون تأثيرها مباشراً أو غير مباشر على الأفراد في ميادين الحياة والعمل والتنقل والدراسة وقضاء أوقات الفراغ والرفاه. ويجري تعزيز المساواة عن طريق السعي الدؤوب لمعالجة أوجه الضعف التي يعاني منها أحد الجنسين.

٢٣٠- وبالنظر إلى كثافة هجرة النساء من المناطق الريفية إلى حد يهدد حيوية تلك المجتمعات، أولي اهتمام خاص لزيادة فرص العمل وإمكانيات إقامة المشاريع بالنسبة للنساء. وروعي تأثير البرنامج العام على الجوانب الجنسانية، وبخاصة فيما يتعلق بالسكن والخدمات وإقامة المشاريع والعمل والمعرفة، وكذلك في مجال الأنشطة المدنية والتنمية المحلية. وفي سياق متابعة البرنامج، يولي اهتمام خاص لتحقيق المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يرمي العديد من التدابير المتخذة قصد تعزيز الحياة الريفية والخدمات والثقافة، أيضاً إلى تعزيز إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات وفرص العمل في قطاع الخدمات. وتتوفر فرص العمل للنساء بشكل خاص في مجال خدمات الرفاه والخدمات الثقافية.

٢٣١- وتعتبر التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن لسكان المناطق الريفية مهمة بالنسبة لسكان هذه المناطق. ومع ذلك، يرتبط العنف في فنلندا بنوع الجنس ارتباطاً قوياً. وتشكل النساء الغالبية العظمى من ضحايا العنف المنزلي، لذا ينبغي وضع ذلك في الاعتبار لدى تخطيط خدمات الوقاية من العنف المنزلي وتقديم الرعاية للضحايا. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في المناطق القليلة السكان.

٢٣٢- وتضطلع النساء بالنصيب الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بمختلف وظائف الرعاية في الكثير من الأسر. ويُعد توافر وقرب مرافق الرعاية النهارية للأطفال مهماً للغاية بالنسبة للنساء اللاتي غالباً ما يواجهن حتى الآن تحديات تتعلق بالتوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة. ويعمل نظام نقل عام فعال على دعم النساء العاملات من الأسر التي تمتلك سيارة واحدة فقط، ويعزز القدرة على التنقل بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص. ويؤدي تنظيم الخدمات في القرى إلى تعزيز رفاه المجتمع المحلي ككل، وبخاصة بالنسبة لربات البيوت وكبار السن. ومن المهم أيضاً إيلاء اهتمام لمسألة الإقصاء لدى تطوير الخدمات الريفية.

٢٣٣- وأدى نزوح النساء من الريف أكثر من الرجال إلى حدوث اختلال كبير في التركيبة الجنسانية في بعض المناطق. وأصبحت العزوية أكثر شيوعاً في أوساط الرجال الذين يعيشون في الريف. وينبغي تحليل المسائل المتعلقة بالرعاية على نحو يضع في الاعتبار كلا الجنسين وخصائص كل منهما.

٢٣٤- وسيؤدي تطوير إمكانية العمل عن بعد إلى إضفاء المرونة على الحياة العملية ويزيد بالتالي من الاستمتاع بالحياة والرفاهية. وتكتسي هذه المرونة في الحياة العملية أهمية خاصة بالنسبة للنساء الأكثر تعرضاً بصورة شاملة لتحديات الجمع بين واجبات رعاية الأطفال والعمل المدفوع الأجر.

٢٣٥- وتُبدل الجهود لتصحيح اختلال التوزيع الجنساني في أماكن العمل عن طريق تنويع هيكل قطاع الأعمال التجارية وتطوير أفرع الخدمات، فضلاً عن ضمان توافر الخدمات. ويُعد توفير الخدمات الأساسية في فنلندا من المسؤوليات الخاصة بالبلديات. والغرض من التدابير الرامية إلى تطوير المعارف والتعليم هو توجيه اهتمام الشباب من الجنسين نحو الوظائف المتاحة في المناطق الريفية وما تنطوي عليه من إمكانيات وفائدة.

المادة ١٥

٢٣٦- الرجال والنساء متساوون في فنلندا بحكم القانون، على نحو ما تنص عليه المادة ١٥ من الاتفاقية. ويُشار في هذا الصدد إلى التقارير الدورية السابقة.

المادة ١٦

٢٣٧- يتضمن المرفق ١٤ للتقرير استجابة فنلندا لقرار الجمعية العامة ١٤٥/٦٤ بشأن وضع الطفلة. أما غير ذلك فيُشار إلى التقارير الدورية السابقة.

رصد تنفيذ الملاحظات الختامية، ونشر المعلومات وتعزيز إبراز الاتفاقية

زيادة الوعي بالاتفاقية وبالملاحظات الختامية للجنة

٢٣٨- توخياً لتعزيز إبراز الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري ونشر المعلومات المتعلقة بهما، وضعت على صفحات الويب الخاصة بوزارة الخارجية معلومات بعدة لغات عن الاتفاقية، والبروتوكول الملحق بها، والتوصيات العامة التي نشرتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (الملاحظات الختامية، الفقرتان ١٤ و ٤١). وترجمت وزارة الخارجية الملاحظات الختامية للجنة إلى اللغتين الفنلندية والسويدية. وجرى توزيع هذه الملاحظات الختامية على نطاق واسع شمل عدة جهات منها جميع الوزارات، لكي توزعها بدورها على أجهزتها الإدارية، وحكومة جزر آلاند باللغة السويدية، فضلاً عن توزيعها على نطاق واسع على المنظمات غير الحكومية. وأُتيحت نصوص الملاحظات الختامية خلال مختلف الحلقات الدراسية وغيرها من المناسبات التي ركزت بشكل خاص على حقوق المرأة وحقوق الإنسان. ووضعت الملاحظات الختامية أيضاً على الموقع الشبكي الخاص بوزارة الخارجية.

٢٣٩- ويتضمن التقرير المتعلق بحقوق الإنسان الذي جمّعته وزارة الخارجية في عام ٢٠٠٩ تغطيةً شاملةً أيضاً للقضايا المتصلة بتحقيق مساواة المرأة. كما نظمت الوزارة حلقات دراسية، في نطاق اختصاصاتها، بشأن بعض الشواغل التي أُثيرت في الملاحظات الختامية للجنة. وتسلم الوزارة بضرورة توفير المزيد من المعلومات وبذل المساعي من أجل تعزيز التعريف بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها فنلندا والتعريف بمحتواها. وعمدت وزارات أخرى إلى نشر معلومات عن الاتفاقية داخل أجهزتها الإدارية.

٢٤٠- وبُذلت جهودٌ في غاية الأهمية من طرف المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا المساواة ونشر المعلومات بشأن الاتفاقية. وفي صيف عام ٢٠١٠، خلال المهرجان الصيفي الفنلندي في بوري، نظم المجلس الاستشاري المعني بالمساواة مناسبة لإحياء الذكرى الثلاثين لاعتماد فنلندا شرعة الأمم المتحدة لحقوق المرأة، وشارك في تنظيم تلك المناسبة كل من وزارة الخارجية، والمجلس الوطني لنساء فنلندا، والشبكة النسائية في البرلمان.

تنفيذ إعلان و خطة عمل بيجين

٢٤١- أصبحت برامج الحكومة الفنلندية تشتمل بصورة دائمة منذ عام ١٩٩٠ على فقرات تتعلق بالمساواة الجنسانية وتحسين أوضاع المرأة. وتشكل مسألة المساواة الجنسانية أيضاً أحد المواضيع الشاملة في برنامج سياسة التنمية في فنلندا. وأظهر تقييم هذه المواضيع الحاجة إلى المزيد من التدابير من أجل تحقيق الأهداف بصورة فعلية.

٢٤٢- وأُنجز التقرير الحكومي الأول لفنلندا عن تحقيق المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٠. ويبرز التقرير السياسة المستقبلية للحكومة في مجال المساواة الجنسانية حتى عام ٢٠٢٠. ويسلم التقرير بما لإعلان وبرنامج عمل بيجين من تأثير كبير في سياسة فنلندا المتعلقة بالمساواة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذها. ومن أهداف التقرير إيلاء اهتمام كبير لخطة عمل بيجين من أجل تسليط الضوء، بصورة أكبر مما سبق في السياسة المستقبلية المتعلقة بالمساواة، على المجالات الجوهرية التي شملتها خطة العمل كالفقر والسياسة الاقتصادية.

٢٤٣- ووجهت المنظمات المهتمة بمسائل المساواة انتقادات مفادها أن إعلان و خطة عمل بيجين والاتفاقية لم يرد ذكرهما لا في الفقرات المتعلقة بالمساواة الواردة في البرامج الحكومية الأخيرة للتنمية ولا في البرامج المتعلقة بالمساواة.

تعزيز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية

٢٤٤- يشكل وضع المرأة أحد المواضيع الشاملة في سياسة التنمية الفنلندية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان وضع المرأة ودورها من المواضيع المحورية في السياسة المتعلقة بالمناخ التي يجري تنفيذها وتعزيزها عن طريق عدة جهات منها المنظمات الدولية. وتدعم فنلندا أيضاً مشاركة المرأة في وفود المفاوضات المتعلقة بالمناخ. وعُيِّنت سفيرة كذلك في وزارة الخارجية معنية بالشؤون الجنسانية والمساواة من أجل تعزيز تعميم القضايا المتعلقة بالمساواة.

٢٤٥- ويولى اهتمام متزايد لتأثير رصد وتنفيذ المواضيع الشاملة في برنامج سياسة التنمية الجديد. وتوحيماً لتعزيز تعميم هذه المسألة، قُدم الدعم إلى العديد من التدابير والمشاريع الرامية إلى تحسين وضع المرأة. ومن الجوهري توفير التمويل اللازم. وشاركت فنلندا بنشاط في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بيد أن مساهمة فنلندا المالية في الهيئة أكثر تواضعاً من مساهمة بلدان شمال أوروبا الأخرى.

٢٤٦- وثمة أداة هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين هي قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ المعنون "المرأة والسلام والأمن" الذي يسعى إلى تعزيز وضع المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار في الأنشطة المتعلقة بإدارة الأزمات. واعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ خطة العمل الوطنية الفنلندية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتتألف الخطة من ثلاثة مواضيع رئيسية يتعلق أولها بوضع ومشاركة المرأة في منع النزاعات وفي مفاوضات السلام وبناء السلام. ويتعلق الموضوع الثاني بالتدريب وتنفيذ العمليات المتصلة بإدارة الأزمات. أما الموضوع الثالث فيتعلق بتحسين أعمال حقوق الإنسان. ويجري تعزيز أهداف الخطة على الصعيد الوطني كجزء من البرنامج الحكومي. ويخضع تنفيذ الخطة لرصد منهجي بواسطة فريق للرصد. ويجري تنفيذ الخطة وتخطيط التدابير ذات الصلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مناطق النزاع، وبخاصة مع النساء والفئات النسائية.

٢٤٧- ودعمت فنلندا تعزيز المساواة الجنسانية في إطار الكثير من مشاريع التعاون الإنمائي. وينبغي أن يكون تنفيذ إعلان وخطة عمل ييجين لعام ١٩٩٥ محوراً لتركيز أهداف سياسة التنمية. وتدعم فنلندا أيضاً أنشطة العديد من المنظمات غير الحكومية عن طريق صناديق التعاون الإنمائي. وتشارك فنلندا فعلياً في أنشطة الجهات الفاعلة المنخرطة في تسيير التعاون الإنمائي، وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٤٨- ونظمت فنلندا، بالاشتراك مع ليبيريا، مؤتمراً دولياً للقيادة النسائية في عام ٢٠٠٩. وترتب على ذلك المؤتمر اعتماد القرارين: "المرأة والسلام والأمن" و"المرأة وتغير المناخ".

التصديق على اتفاقيات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان

٢٤٩- تعكف فنلندا على التحضير لعملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٢٥٠- ويتولى مسألة التحضير للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فريق عامل عيّن في أيار/مايو ٢٠١١ وتنتهي فترة ولايته في نهاية عام ٢٠١٣. ويشكل التصديق على هذه الاتفاقية أحد أهداف برنامج حكومة رئيس الوزراء كاتابينين.

٢٥١- وعرض على البرلمان صك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أن فنلندا لم تُصدق على الاتفاقية بعد. وتتسق السياسة الفنلندية مع سياسات بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.